بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

June 2001. Issue No. 221
العدد ٢٢١، يونيو ٢٠٠١م، ربيع الأول - ربيع الثاني ١٤٢٢ هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

منغّصات المشروع الاصلاحي متواصلة

مع استمرار سياسة الانفراج الامني في البلاد تتواصل الفعاليات الشعبية على طريق بناء المجتمع المدني الحديث. ونظرا لغرابة الوضع في البحرين فانه يبدو مرشحا لمواجهة عاجلة ام آجلة بين قوى الاصلاح والتحديث وقوى الاستبداد والتخلف والقمع. من جهته يسعى امير البلاد لخلق قدر من التوازن بين هاتين القوتين حرصا منه على عدم ازعاج الحرس القديم الذي يشعر بان البساط يسحب من تحت اقدامه تدريجيا. ولكن تبدو المعادلة صعبة وليس معلوما ما اذا كان بامكان احد الحفاظ على هذا التوازن القلق. فالمواطنون الذين بقوا تحت القمع ربع قرن يشعرون بالحرية ويحاولون الاستمتاع بها الى اقصى درجة. وهذا يعني انخراطهم في المشاريع السياسية والاجتماعية المتنوعة، والمشاركة في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، والتعبير الحر عن الرأي، وابداء وجهة النظر في شؤون البلاد، والعمل المتواصل خارج الحدود التي فرضت عليها خلال الحقبة السوداء. وفي هذه الاثناء يؤدي تصاعد الحماس لدى البعض الى تجاوز الحدود التقليدية واختراق جدول الممنوعات. وعلى الطرف الآخر يقف عناصر الحرس القديم، وهم ما يزالون أقوياء في كل مفاصل الدولة تقريبا، يحاولون وقف عجلة التطور ويبحثون عن سبل لعرقلة المسيرة الانفتاحية. وبسبب مواقعهم في وزارات الداخلية مجلس الوزراء يستطيعون ارباك الوضع بأساليبهم المختلفة، ويرفضون الاعتراف بالهزيمة. هؤلاء لا يترددون في استعمال اية وسيلة لعرقلة الاصلاحات واستهداف العناصر الفاعلة في الساحة الشعبية. وقد أثبتوا وجودهم في الشهور الاربعة الاخيرة بمحاولاتهم المستمرة لعرقلة الخطوات الاصلاحية التي طرحها الامير، فهم يقفون بوجه منح الجنسية لمستحقيها من ابناء البحرين، بينما يستوردون الاجانب لتجنيسهم في وضح النهار. هذا برغم ما يكتبه الاعلاميون البحرينيون واصحاب الاقلام المعروفة حول هذه القضية. وحتى عندما يصدر الامير قرارا فانهم يقفون بوجهه ويعرقلون تنفيذه. ونظرا لغياب دولة القانون فان تنفيذ الخطوات الاصلاحية يصطدم عادة بمقاومة شرسة من عناصر الحرس القديم خصوصا في المواقع التي يتواجهون فيها مع المواطنين. كما نشطوا لافشال مشروع اعادة المفصولين الى اعمالهم، وما يزال الآلاف غير قادرين على الحصول على وظيفة ملائمة. وما تزال عناصر التعذيب تتحرش بالناشطين السياسيين، ويطاردونهم بسياراتهم ويمعنون في التجسس عليهم. وشيئا فشيئا تقترب ساعة الاستحقاق، وهي ساعة غير يسيرة، حيث لم يعد مستبعدا ان يستعين الحرس القديم بكل وسائله الدنيئة المعروفة ويصادر الحريات ويجمّد خطوات الاصلاح والتغيير.

امام هذا الوضع فقد اصبح امرار ضروريا التصدي لهذه الظاهرة التي من شأنها ان تؤدي الى اجهاض مشروع الاصلاح واعادة البلاد الى الحقبة السوداء. ولكن يبدو ان سياسة التوازنات التي ينتهجها الفريق الاصلاحي في الساحة البحرينية تجعله مترددا في استعمال صلاحياته وفرض التغيير عبر آلياته المشروعة، ودفع مبدأ اقامة دولة القانون الى الامام. ولذلك فما ان يبدأ المواطنون في التعبير الحر عن آرائهم حتى تتحرك القوى الظلامية لمواجهة الانفتاح والتحريض ضد مريديه. وهذا ما حدث الشهر الماضي. فبعد سلسلة من الندوات التي تطرقت للاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ومصالح العائلة الحاكمة وغياب القانون وغير ذلك من القضايا التي تهم المواطنين تحركت عناصر الحقبة السوداء لمنع استمرار ظاهرة النقاش والمحاسبة الاجتماعية. وقد فوجيء المواطنون بتصريحات رسمية تحدد أفق حرية التعبير وتطلق تهديدات مبطّنة لمن يتطرق لمصالح الفئة التي تسعى لابقاء البلاد في قبضتها وترفض المشاركة السياسية والانفتاح. وبدا لبعض الوقت ان المشروع الاصلاحي اصبح مهددا من قبل اعدائه، وتنادى الحريصون على مصلحة البلاد لمنع اية خطوة تقضي على ما تحقق في الشهور الاخيرة، وطالبوا الامير بعدم التسرع بالاستجابة لمطالب الحرس القديم.

لم يكن غريبا ان يبادر المواطنون للاستفادة من اجواء الانفتاح والحرية النسبية التي نشأت في البلاد بعد حقبة النضال المشرّف الذي مارسه الاحرار. فبعد سنوات من القمع وتكميم الافواه وجد المواطنون انفسهم قادرين على التعبير الحر عن الآراء والمواقف، حتى ان بعضهم اعتقد انه وصل المرحلة الديمقراطية الكاملة، وتخلى البعض عن اساليب الحذر معتقدا ان العهد الاسود ولّى الى الابد. وقد فات البعض ملاحظة ان اجهزة القمع التي صالت وجالت في البلاد في العهد السابق ما تزال في مواقعها، وانها ليست بصدد التخلي عن امتيازاتها بسهولة. كما فات الكثيرين ان السلطة التنفيذية التي أشرفت على سياسات القمع لم تتغير، وان التغيير الوزاري

التتمة ص ٨

○ هيمنت قضية العاطلين عن العمل على اهتمام الشارع البحريني خلال الشهر الماضي، وتواصلت التعليقات والتحليلات حول ما يجب القيام به من قبل الحكومة. وفي هذه الاثناء تحرك العاطلون عن العمل انفسهم وقاموا بأكثر من اعتصام امام مبنى وزارة العمل مطالبين بوظائف. وتم تشكيل لجنة منهم للتباحث مع المسؤولين بالوزارة. واجتمعت اللجنة مع وزير العمل وقدمت لها مشروعا من عشر نقاط لحل الازمة. ولوحظ غياب الجدية لدى هؤلاء المسؤولين تجاه القضية، فقد اقتصرت جهود الوزارة على توجيه الباحثين عن عمل الى بعض الشركات بدون تنسيق، ولم تؤد هذه الجهود الى نتائج ملموسة. ونظرا لحساسية موضوع العاطلين أصدر امير البلاد قرارا بتقديم معونة اجتماعية شهرية للعاطلين، وذلك بدفع مبلغ شهري لهم لتخفيف الضغط المادي عليهم.

○ اصيب المواطنون بخيبة امل كبيرة عندما أعلن عن تشكيل وزاري احتفظ بأغلب رموز الحقبة السوداء ولم يحقق القدر الادنى مما يمكن تسميته «تطويرا» للآلة السياسية في البلاد. وشعر الناس بالمرارة بشكل خاص عندما تمت ترقية محمد جاسم الغتم، الرئيس العسكري لجامعة البحرين، الى منصب وزير التربية والتعليم، الامر الذي أدى الى انتكاسة حقيقية في معنويات المواطنين. فلهذا الشخص تاريخ أسود بجامعة البحرين التي حوّلها الى ثكنة عسكرية وطرد عددا من الطلاب بسبب آرائهم السياسية، وقطع بعثات بعضهم، ومارس أساليب فاسدة في التعاطي مع الشأن اليومي للجامعة. وساد اوساط أساتذة الجامعة شعور عميق بخيبة الامل في عهده. وكان الجميع يأمل ان ينتهي عهد الغتم في الحكومة ويحال الى التقاعد او الى وظيفة اخرى. وتطرق العديد من المثقفين والناشطين السياسيين لنقده علنا بعد ترقيته، وطالبوا باقالته على الفور لعدم صلاحيته للمنصب..

○ ارتكبت حكومة الكويت خطأ كبيرا بمعاملتها السيئة لوفد شعبي بحريني قام بزيارة الى الكويت الشهر الماضي للقاء الفعاليات السياسية والشعبية. وتشكل الوفد من كل من الشيخ عبد النبي علي القافود والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ علي سلمان. ولدى وصولهم الى مطار الكويت عوملوا بطريقة غير لائقة، حيث منع الشيخ القافود من دخول الكويت واعتقل الشيخ علي سلمان فترة قصيرة. وفشلت حكومة البحرين في التدخل الفوري لحل المشكلة، ولكن موقف اعضاء الوفد اضطر الحكومة الكويتية لتغيير موقفها. واعتبرت الحادثة مؤشرا لاستمرار نفوذ الحرس القديم وإصراره على عرقلة المسيرة الاصلاحية والانتقام من الرموز السياسية الشعبية. وعمت حالة من الغضب الشديد مع انتشار خبر ما جرى لاعضاء الوفد، وطالب المواطنون حكومة الكويت بالاعتذار من شعب البحرين.

○ تأسست الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع في اطار توعية الحس الشعبي لما يجري في الاراضي المحتلة ومنع محاولات التطبيع مع الكيان الاسرائيلي. وتشكلت الهيئة الادارية من عدد من العناصر المعروفة، وفتح باب العضوية للمواطنين. وبدأت الجمعية تمارس نشاطاتها بحماس. فقد دعت الى مسيرة حاشدة للتنديد بالجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وساهمت في اعداد رسالة احتجاج الى السفارة الامريكية وقعها آلاف المواطنين.

○ استمرت الفعاليات الشعبية في تصاعد، خصوصا في مجال الندوات. وعقدت بنادي العروبة والخريجين عدد من الندوات شارك فيها رموز المعارضة الشعبية وطرحوا مواقفهم وسياساتهم ازاء الاوضاع في البلاد. ولوحظ تجنب وسائل الاعلام احترام أمانة النشر فامتنعت عن نشر ما لا يعجب الحرس القديم. وشارك العائدون من الخارج مثل الدكتور علاء اليوسف والدكتور عبد الهادي خلف في بعض الندوات حيث طرحا قضايا لم تعجب الحرس القديم، فتم تجاهل تصريحاتهما من قبل وسائل الاعلام الخاضعة للحرس القديم. وفي ضوء الحوار الاعلامي المتواصل والصريح، صدر عن الامير تصريح يفرض قيودا على ما يقال ويحدد هامش حرية التعبير بحصرها في اطار الميثاق الوطني المثير للجدل.

○ صدر عن امير البلاد قرار بخفض الرسوم الجامعية الى ١٢٠ دينارا للفصل، وهو تخفيض كبير سوف يستفيد منه الطلبة بشكل عام. وكانت الرسوم في الماضي عالية جدا، الامر الذي حرم الكثيرين من الدراسة الجامعية خصوصا اذا كان الطالب ينحدر من عائلة ضعيفة ماديا.

استمرت مماطلة اجهزة الحرس القديم في ما يتعلق بالمبعدين البحرينيين، ورفضت السماح بعودة عدد منهم. كما قامت بإبعاد احد المواطنين لدى عودته الى البلاد بعد غياب دام اكثر من عشرين عاما. وهناك امتعاض شديد من هذه السياسة التي يفترض انها انتهت مع بداية المشروع الاصلاحي.

الدكتور علاء اليوسف يدعو لسياسات اكثر شفافية

في ما يلي نص المقابلة التي اجراها الصحافي فهيم عبد الله مع الدكتور علاء اليوسف. وقد نشرت في ٤ مايو ٢٠٠١ بجريدة «الايام» البحرينية بعد حذف بعض مقاطعها:

س: ما هو تقييمكم للانفراج السياسي في البحرين من حيث الحجم والتوقيت والتأثيرات الأولية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي؟

ج: إن النقلة النوعية التي حدثت في النظام السياسي في البحرين تبشر بكل الخير رغم أن هناك الكثير من الامور التي لم تنجز بعد في الحياة السياسية، فالكل متفائل بأن الوعود الصادرة من قبل القيادة سوف تنفذ في أقرب فرصة ممكنة وذلك لتمكين البحرين من الالتحاق بالركب العالمي في الاصلاحات الاقتصادية الجذرية والاتصال الاسواق العالمية لتحقيق أقصى درجات الاستفادة منها، ومما لا شك فيه أن السنوات

الخمسة والعشرين الماضية كانت صعبة جدا على الشعب البحريني بشكل عام والنشاط الاقتصادي بشكل خاص رغم أن مرحلة منتصف السبعينات وبداية الثمانينات قد شهدت طفرة في أسعار النفط وبالرغم من أن البحرين استطاعت أن تستقطب رؤوس أموال ومؤسسات مصرفية عالمية وخصوصا بعد حرب لبنان الاهلية حيث نزحت هذه المؤسسات للبحرين، إلا أن استفادة البحرين من هذه التطورات الخارجية الايجابية تعتبر أقل مما يجب.

والجميع يأمل في أن تكون الاصلاحات الضرورية والمتأخرة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية سوف تتم في أقرب فرصة مناسبة وأولها نظام القانون ونظام اقتصادي يتفاعل مع المتطلبات الدولية الراهنة مثل تحرير الاقتصاد الداخلي من جميع انواع والممارسات الإحتكار التي تمنع التنافس وتضر بمصلحة المستهلك، وكذلك القوانين التي تكبل المستثمرين سواء المواطنين أو الاجانب، وقوانين العمالة التي تسبب عدم توازن في سوق العمالة وتبعيضه وتقسيمه سواء كان على خطوط الجنسية بين المواطنين والاجانب أو على خطوط طائفية أو معرفة وواسطة. وأضيف كذلك بضرورة وجود المتطلبات التي تسمح وتساعد كثير من الدول في جعل سياساتها المالية والنقدية أكثر شفافية ومرونة وديمقراطية من خلال اشراك الشعب في صناعة القرار ومتابعة تطبيقه ومتابعة المسئولين على سياساتهم المالية، كما أن هذه الاصلاحات لا يمكن أن تتم في غياب إطار سياسي واضح يسمح للمواطن أن يعبر عن رأيه ورفع الظلمات والشكاوى دون خوف أو تردد حيث نأمل أن تنعم البحرين بهذا النظام السياسي في القريب العاجل.

س: ما تقييمكم للوضع الاقتصادي الحالي للبحرين؟

ج: يعلم الجميع بأن البحرين بلد ذات مصادر محدودة جدا وليس مقارنة دول الجوار فقط بل كذلك بالمقارنة مع الكثير من الدول التي لا تنعم باحتياطيات كثيرة من الغاز والنفط، ومع ذلك فإن احتياجاتها ضخمة واعداد السكان في تزايد بنسبة عالية نسبيا وهذا يعني أن هناك اليوم ضغطا كبيرا على المرافق والخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات والاسكان وهذه الضغوط ستزداد مع تنامي النمو السكاني في ظرف محدودية الدخل العام، مما يتوجب على الجميع العمل بسياسات مناسبة لمواجهة هذا التحدي العصيب، فيجب أن نبدأ من موقعنا اليوم والذي نعلم بأنه ليس بالقوة التي كانت في منتصف السبعينات.

س: ما هي أهم الأولويات الاقتصادية في المرحلة القادمة؟

ج: نؤكد على اهمية تنمية الثروة البشرية وهي كما قال الكثير من الساسة في البحرين على مدى سنوات طويلة في البحرين بأنها الثروة الاساسية مما يحتم التوجه لزيادة الاهتمام بالتعليم في كل مراحله وخصوصا في المرحلة الإبتدائية، كما يجب توفير حوافز مرضية للمدرسين للتدريب، وأما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي فإن هناك العديد من الشكاوى حول ذلك من حيث تدخل العوامل السياسية في اختيار الطلبة والطالبات للمنح والمقاعد الدراسية وكذلك تعامل الإدارة مع الجميع، وإنه لمن المحزن أن هذا التوجه قد يستمر!!

وما أتمناه من وزير التربية والتعليم الحالي السماح للمدرسين في جميع المدارس والجامعات بالقيام بواجبهم في أمانة مهنية من غير فرض أي سياسيات قد تتناقض مع مبدأ التعليم العام والشامل.

كما يجب العمل على تنمية المصادر الطبيعية وهي النفط وكمية الغاز المحدودة والنشاطات الخدماتية، والطريقة الأمثل للاستفادة من هذه الثروات هي استحداث شفافية أكثر في الموازنة العامة للدولة من حيث كيفية صياغة السياسة المالية للدولة ابتداء من ادخال كل الموارد في الموازنة وكذلك إدخال كل المصروفات من هذه الموازنة بالاضافة إلى ضم جميع الحسابات الجانبية الخارجة عن الموازنة والتي من الصعب والمستحيل على المحلل أن يفهمها، فهناك الكثير من المعاملات في الوقت الحاضر خارجة عن الموازنة ويجب أن تكون في اطار هذه الموازنة، فالموازنة في دولة نامية مثل البحرين هي الأداة الرئيسية للتنمية ولصياغتها ووضع الاولويات في حين أنها الآن مهملة، حيث يجب على جميع المواطنين أن يعوا أهمية متابعة السياسة المالية للدولة والتساؤل عنها، كما انني أطالب جميع الباحثين والمحللين والصحافيين تحليل الموازنة ومسائلة الوزير والمسئولين الاخرين فيما يتعلق بالداخل والخارج من موازنة الدولة.

س: ما هي توصيات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالسياسات المالية الحكومية؟

ج: هناك عدد من توصيات صندوق النقد الدولي يؤمل إذا تبعتها البحرين أن تكون محل نقاش من قبل الفعاليات الثقافية والاجتماعية في البلد وأن تزيد من الثقة العامة بالسياسة المالية، منها في المرحلة الأولى شفافية عملية وضع الموازنة العامة للدولة ولا مانع من مشاركة الشعب في ذلك ومن ثم نشر البيانات الكاملة والمفصلة في حينها، وختاما بطرح الحسابات الختامية للموازنة امام البرلمان المنتخب للتدقيق فيها، والبحرين لم تمارس هذه العملية المتكاملة قد، ومن المؤمل أن يلعب المجلس الوطني المنتخب القادم دورا في المشاركة في وضع السياسة المالية للدولة لأنه من الأفضل أن يتم اشراك ممثلي الشعب في هذه العملية، ولا مجال للحكومة أن تستنطب أولويات الشعب من غير استشارة ممثليهم.

وفي المرحلة الفنية الوسط توجد ضرورة وجود جهاز قوي في وزارة المالية وكذلك لجان في المجلس الوطني المنتخب لمتابعة تنفيذ الموازنة وتوخي الانحراف عن الخطة الموضوعة، وأما المرحلة الختامية فالتدقيق في الحسابات ومحاسبة المسئولين في أدائهم وعن تقصيرهم.

ومن المعروف بأن حكومة البحرين عضو في كل المؤسسات والمنظمات الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي، وهذه التوصيات هامة جدا وأعلم بأن الحكومة على دراية بها وأود أن يعي الشارع العام بأهمية تنفيذ الحكومة لهذه التوصيات، كما أن بعثات صندوق البنك الدولي في السنوات الماضية المتتالية قد قدمت توصيات كثيرة بخصوص اهمية تقديم الموازنة بشكل هيكلي وتقليل اعتماد الموازنة على المصادر النفطية وتبين التوصيات فيما يختص بالايرادات ضرورة استحداث ضرائب جديدة مثل ضرائب المبيعات وضرائب الدخل ورفع بعض الرسوم على بعض الخدمات العامة، كما توجد في الوقت نفسه توصيات بتخفيض الرسوم الجمركية ومن المعروف بان البحرين قد أقدمت بالتنسيق مع دول مجلس التعاون على تخفيض الضرائب الجمركية ضمن برنامج زمني يمتد حتى العام ٢٠٠٥م.

س: ألا ترى بان استحداث ضرائب على المبيعات وفرض الرسوم على الخدمات العامة تضر بالمواطن وأنها كانت محل نقد لاذع لتوصيات النقد الدولي على مستوى العالم؟!

ج: إن تنفيذ جزء من هذه التوصيات في السياسة الكلية للدولة لا يمكن أن يخدم الاقتصاد البحريني وبالتالي لابد من قيام الحكومة بتنفيذ اصلاحات أخرى مقابلة وإلا فإن النتيجة قد تضر بالفعل بالمستهلك والمواطن، حيث يوصي صندوق الدولي بتجيير معظم النفقات العامة في صالح النفقات التنموية والخدمات العامة والبنية التحتية وتقليل الصرف على الجوانب الأمنية والعسكرية، حيث يصعب تحديدها بشكل عام مما يحتم على الحكومة إعادة توازن الانفاق، وكذلك تقليص الانفاق على الجهاز الاداري الذي قد

يشكو من بطالة مقنعة وبهذا يمكن للدولة أن تعيد تشكيلة النفقات، وعليها أن تضع ما يسمى بشبكة الحماية الاجتماعية مثل تخصيص علاوات البطالة الدائمة لمساعدة العاطلين عن عمل في فترة البحث عن عمل، وكذلك مساعدة الأرامل والمسنين والمتقاعدين والايتام، وبعض هذه الأمور موجودة في البحرين ولكنها رغم ذلك غير مقننة وغير واضحة، وهذه العناصر في شبكة الحماية الاجتماعية يجب أن تكون واضحة ومقننة خصوصا فيم يتعلق بشروط الحصول على المساعدات من الموازنة وأن لا تكون قابلة للتأويل والواسطة.

كما أن هناك الكثير من الدعم الغير المباشرة لطبقات ذوي الدخل المحدود ولكن طبيعة هذا الدعم لا يوجه للطبقات المستحقة فيستفيد منها الفقير والغني مما يسبب هدرا في المال العام واسرافا في غير محله ومثال ذلك الدعم الحكومي الموجه للقمح والخبز والكهرباء والاتصالات!! فتدعم الموازنة العامة للدولة المحتاج وغير المحتاج وهذا لا يجب أن يكون، مع الوضع في الحسبان أن أسعار الكهرباء والاتصالات هي اعلى من دول الجوار مما يحتم علينا السماح بالمنافسة للقطاعات التجارية الخاصة بحيث لا تضر بجودة الخدمة المقدمة، وكذلك يوجد اسراف في توزيع الادوية رغم الاجراءات التي قامت بها الحكومة في تقنين هذه العملية، وأرى بأن شعب البحرين سيقبل هذه الاصلاحات التي يطرحها صندوق النقد الدولي مقابل اصلاحات سياسية وديمقراطية ووجود لشبكات الحماية الاجتماعية.

س: لقد ذكرت توصيات مشهورة لصندوق النقد الدولي عارضته عدد من شعوب العالم وخصوصا فيما يتعلق بإعادة النظر في دعم الخبز والخدمات الاساسية؟!

ج: هذا صحيح ولكن تنفيذ هذه التوصيات يجب ألا يغفل أيجاد شبكات الحماية الاجتماعية من اجل الحفاظ على مصالح المستهلك المحتاج من خلال خلق المؤسسات المتمكنة والمتخصصة لهذا الأمر حيث تشرف على تقنين الاستفادة من الدعم الحكومي، وما حدث في كثير من الدول التي واجهت أزمات اقتصادية أن بعض حكوماتها حاولت تنفيذ بعض هذه التوصيات لا كلها مجتمعة وبشكل مستعجل لتفادي ازمات اقتصادية أو من أجل إرضاء صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات المالية، وأمل أن تقوم الحكومة بهذه الإجراءات مجتمعة وبشكل متكامل وبمشاركة فئات الشعب من غير أن تفرض هذه الاصلاحات من الخارج ولابد من أن يكون هناك برنامج اصلاحي من داخل البلد وينفذ مادام أن هناك فرص مناسبة وليس عند مواجهة الازمات لأنه يصعب حينها تنفيذ الخطط بالشكل المستعجل.

س: عندما يطرح اقتراح خلق شبكات الحماية الاجتماعية فإنها تعني خلق هوات بين طبقات المجتمع وهذا أيضا ما يعاب عليه صندوق النقد الدولي في هذه الاقتراحات؟!

ج: يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن شبكات الحماية الاجتماعية موجودة في الدول الصناعية المتقدمة مثلما هي موجودة في الدول متوسطة الدخل وكذلك الدول الفقيرة، وفي الدول الفقيرة نجد أن الضمانات الاجتماعية تصون ماء وجه المستفيدين منها، وليس من الضرورة أن تحس العائلة المستفيدة من هذا الدعم والحماية بأي من الاذلال اذا تم ذلك في إطار عادل وحضاري.

س: هل تعتقد أن البحرين في الوضع الذي يضطرها لطلب مساعدات من صندوق النقد الدولي؟

ج: لا أعتقد ذلك ولكنني أعتقد بأن البحرين ستظل محتاجة لخليط مناسب من قروض مؤسسات التنمية العالمية واستقطاب رؤوس الاموال من القطاع الخاص البحريني أو الاجنبي، علما بأن البحرين عموما تستفيد من المساعدات الفنية من الكثير من المؤسسات الدولية كما يمكنها أن تستفيد من البنك الدولي لدعم اصلاحات معينة أو لصالح مشاريع تنموية معينة مثل القطاع المصرفي أو القطاعات التعليمية أو الصحية في صورة قروض بنسب فائدة منخفضة ولفترات طويلة الاجل.

س: هل توجد بشكل عام معوقات لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والخارجية؟

ج: تستطيع الدول استقطاب استثمارات اجنبية مباشرة وكذلك أموال المستثمرين المحلية إذا توفر المناخ الاستثماري المناسب والحوافز المشجعة وهي لا تعني الحصر في الانخفاض الضريبي أو حتى الاعفاءات فهناك الكثير من الدول التي قدمت الاعفاءات الضريبية ولكنها لم تحصل على ما كانت تأمله من استقطاب للإستثمارات وذلك بسبب ضعف النظام القانوني وقلة الأيدي العاملة المدربة وضعف البنية التحتية. وقد تتميز السوق بتكتلات تجارية لشخصيات سياسية قوية تمنع المنافسين في بعض الدول الآسيوية حيث يكون لرئيس الوزراء والوزراء والمسئولون في الدوائر الحكومية بعض النشاطات التجارية، وقد يكون لهذه الشخصيات مصالح قوية وكبيرة في العمليات التجارية مما يمنعها الحرية وهذا من أخطر الظواهر الاقتصادية على الاستثمار ويجب وضع حد لها وهو ما حذرت منه منظمة التجارة العالمية.

س: ما مدى ضرر مثل هذه التوجهات بشكل محدد؟!

ج: يكمن الضرر في أن السياسات التجارية سوف تكون متأثرة بالمصالح التجارية للشخصيات السياسية، ومن الصعب على المستثمر في هذه الحالة أن يضع ثقته في هذا النظام الذي قد لا يراعي العدالة بقدر ما يراعي مصالح شخصياته السياسية، فيما يفترض أن تكون هذه السياسات التجارية مستقلة تماما عن ذلك، كما أن تعارض طلب أي مستثمر جديد مع مصالح أحد الشخصيات السياسية سيشعره بالإحباط في الاستمرار في الاستثمار في هذا البلد.

س: في ما يتعلق بالصعيد المحلي وبالتحديد مشكلة البطالة، ما هي أهم الأولويات من اجل وضع الحلول المناسبة لها؟

ج: البطالة هي ظاهرة عالمية وطبيعية ولكن المشكلة في حجمها، وأرى بان جزءا من الحل يقع ضمن اختصاص الحكومة بشكل منفرد، وأما الجزء الأخر من الحل فيقع على عاتق دول المنطقة مجتمعة في دول التعاون وخصوصا فيما يتعلق بالتفاوض مع الدول المصدرة للعمالة حول وضعية عمالتها وما يتعلق بنقل الاستثمارات المتعلقة بهذه البلدان كأداة ضغط.

ومن الجانب الوطني فإنه ينبغي أن يكون هناك تركيزا على جانب التدريب المهني وانشاء مؤسسات من شأنها أن تقوي آلية سوق العمالة مثل توفير المعلومات عن الوظائف الشاغرة ومساعدة الباحثين عن اعمال، وتوفير إمكانية الاتصال بالموظفين نهارا وليلا أو في مناسبات معينة، وأرى بان للنقابات العمالية دورا هاما إذا كانت هذه النقابات تمثل مصلحة جميع العمال وليس الأعضاء فقط، فهي تقوم في الدول المتقدمة بدور الشريك مع الحكومات، وأتمنى أن تسمح الظروف السياسية المستقبلية أن يتم انشاء النقابات كما نص عليها الدستور البحريني.

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠١

٣٠ أبريل

● تجمّع يوم امس الاول في وزارة العمل ما يقارب من ١٥٠ شخصا للمطالبة بارجاعهم الى وظائفهم. وقد قام وزير العمل بفتح صالة الاجتماعات ولقائهم والاستماع الى شكاواهم، ولوحظ حضور عناصر من جهاز امن الدولة هناك. كما تأكد ان بعض الذين ارجعوا الى وظائفهم قد تم تسريحهم من قبل بعض الشركات الخاصة بحجة انه لاتوجد رواتب لهم . وكانت شركة «العليّان» التي يقع مقرها خلف شركة ألومنيوم البحرين (البا) قد قامت بتسريح عشرين بحرينيا ممن شملهم العفو بحجة عدم وجود رواتب. وقام جميع المتحدثين بعرض قضاياهم بصراحة امام الوزير. وقال طالب متفوق جدا بمعهد البحرين للتدريب للوزير انه تقدم الى شركة البا طالبا العمل ولكن وزارة الداخلية منعتها من توظيفه. وعندما تقدم لوظيفة للعمل كفني بمعهد البحرين للتدريب كانت معروضة تم توظيف نجل رئيس المعهد بدلا منه.

● وفي مؤتمر صحافي شارك فيه كل من وزير العمل ووزير شؤون مجلس الوزراء عقد يوم امس طرحت مشكلة البطالة للنقاش ووعد الوزيران بان الحكومة ستعمل ما في وسعها لتوظيف ابناء البحرين. وذكرت الارقام ان العمال الاجانب يمثلون اكثر من ٦٠ بالمائة من مجموع الايدي العاملة. ولم يطرح الوزيران وقتا زمنيا محددا لاعادة المفصولين الى اعمالهم، كما لم يذكرا ما اذا كان قرار اعادة المفصولين من اعمالهم يشمل الذي فصلوا تعسفيا في السنوات التي سبقت الانتفاضة.

● وفي هذا اليوم ذهب اكثر من ٢٠٠ من العاطلين الى وزارة العمل بناء على اتفاق مسبق، واجتمعوا مع وزير العمل وطرحوا عشر نقاط من بينها سرعة توظيف العاطين وتقليص العمالة الاجنبية ووقف العمل بما يسمى «فري فيزا» وزيادة الحد الادنى للاجور. وقد صدر اليوم قرار اميري بصرف مبلغ شهري قدره ١٠٠ دينار لكل عاطل متزوج، و٧٠ دينار للاعزب، وذلك لفترة ستة شهور من الآن، وان يتم غلق ملف البطالة خلال هذه الفترة.

● ولوحظ من جهة اخرى استمرار الرقابة الصارمة التي تمارسها وسائل الاعلام الرسمية برغم ما تطرحه حول الانفتاح الاعلامي. فمثلا لم تنشر جريدة «الايام» من وقائع ندوة جمعية الاصلاح الا ما هو عام من القضايا. فمثلا تطرق الشيخ علي سلمان عن المعتقلين في السعودية وعمان ودبي وانتقد وزارة الداخلية لانها لم تكلف نفسها عناء التنسيق مع وزارات الدخلية لدول مجلس التعاون والدول العربية لازالة اسماء بعض المعفو عنهم من القوائم السوداء. وتحدث كذلك عن اقصاء بعض المعفو عنهم من لجنة التعداد السكاني مؤكدا عدم ارتياحه مما حدث ولكن الجريدة لم تنشر شيئا من ذلك. اما بالنسبة للاستاذ عبد الرحمن النعيمي فقد تحدث عن ازدياد اسعار النفط وعدم انعكاس دلك على المواطن ولم ينشر ذلك ايضا.

● وعلى صعيد آخر عقد معارضون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان وشؤون المرأة يوم الجمعة الماضية اجتماعا في المنامة لإنشاء جمعية سياسية تمثل التيار الديمقراطي في البحرين. وشكل المجتمعون وعددهم ٤٣ شخصا ينتمون لمختلف التيارات اليسارية والبعثية لجنة تحضيرية من تسعة أشخاص بينهم ثلاث نساء لوضع مشروع النظام الداخلي للجمعية على أن يطرح أمام اجتماع تأسيسي يعقد في وقت لاحق. وحضر هذا الاجتماع الذي عقد في المنامة عدد من أقطاب المعارضة ممن كانوا منفيين خارج البحرين لسنوات طويلة وسمح لهم بالعودة مؤخرا أبرزهم عبد الرحمن النعيمي الذي كان يرأس الجبهة الشعبية لتحرير البحرين وأحمد الذوادي الذي كان يرأس جبهة التحرير الوطني البحرانية، بالإضافة إلى عدد من المحامين والصحفيين وأساتذة الجامعة. ويأتي ذلك في الوقت الذي تشهد فيه مختلف التيارات والقوى السياسية البحرينية سعيا حثيثا نحو وضع أطر سياسية وإقامة جبهات وتحالفات استعدادا لخوض الانتخابات البرلمانية المتوقع أن تجرى بعد عامين.

● ومن جهة اخرى قالت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين في بيان صدر لها قبل اربعة ايام ان ٢٦ عائلة بحرينية في ايران لم يسمح لها حتى الآن بالعودة الى البلاد برغم صدور القرار الاميري بالسماح لكافة المبعدين بالعودة. واهابت الجبهة «بجميع المنظمات والمؤسسات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان الاهتمام بمعاناة هؤلاء المواطنين، وإلزام حكومة البحرين باحترام تعهداتها واحترام القانون الدولي الذي ينص على عدم اللجوء إلى استخدام الإجراءات الحاطة بالكرامة، واحترام الحريات السياسية والمدنية للمواطنين، وكف أيدي الأجهزة القمعية للسلطة من الإمعان في إيذاء المواطنين والتنكيل بهم».

● وسوف تعقد يوم الاربعاء المقبل بنادي العروبة ندوة بعنوان: «أولويات العمل السياسي في المرحلة الحالية»، يشارك فيها الدكتور علاء اليوسف الذي رجع الى البلاد يوم السبت الماضي بعد نفي قسري دام قرابة العشرين عاما. وقد حظي الدكتور اليوسف باستقبال حافل كواحد من رموز المعارضة في الخارج. وسوف يعود يوم الخميس المقبل من المنفى الاستاذ هاني الريس بعد غياب استمر اكثر من عشرين عاما، قضاها في عدد من البلدان آخرها الدنمارك. وشارك الاستاذ الريس في نشاطات سياسية وحقوقية وحضر مؤتمرات وندوات كثيرة طرح خلالها قضية القمع الذي كان يسود البلاد خلال الحقبة السوداء.

٢ مايو

● في محاولة لتحسين سمعته السيئة في البلاد اضطر محمد جاسم الغتم، الوزير العسكري للتربية والتعليم، للانصياع للرغبة الاميرية في اعادة ٢٦ مبتعثا الى بعثاتهم الدراسية اعتبارا من الفصل الدراسي الثاني ٢٠٠٠-٢٠٠١ وذلك بالتنسيق مع جامعة البحرين. واضطر كذلك لاعادة المعلمين والعاملين بالوزارة الى اعمالهم. وتجدر الاشارة الى ان الغتم، وهو من اعمدة الحرس القديم السيء الذكر، اتخذ اجراءات تعسفية بحق الطلبة والمدرسين عندما كان رئيسا لجامعة البحرين، وساهم تعيينه وزيرا للتربية والتعليم في بث الشعور بخيبة الامل لدى المواطنين بعد التغيير الوزاري الاخير.

● وفي ضوء القرار الاميري بالاهتمام باوضاع العاطلين عن العامل وصرف نفقات لهم خلال الشهور الستة القادمة، توجه الكثير منهم في اليومين الماضيين الى مراكز التدريب والتشغيل التابعة لوزارة العمل لتسجيل اسمائهم. ويشترط في المتقدم للالتحاق بالبرنامج المذكور أن يكون عاطلا عن العمل حاليا ولا يملك سجلا تجاريا وغير ملتحق بأي برنامج تدريبي. وقد رحب المواطنون بهذه الخطوة وتمنّوا استمرار الاجراءات الانسانية التي يتخذها الامير والتي تقلل عناء المواطنين بعد تجربتهم القاسية خلال الحقبة السوداء.

● وعلم ان المحكمة التي تنظر في الدعوى التي رفعها عبد العظيم البابلي (الناطق المصري باسم وزارة الاعلام) ضد الكاتب الاستاذ حافظ الشيخ قد وقفت بجانب البابلي وقضت بتغريم الاستاذ حافظ الشيخ مبلغ ٥٠ دينارا. وعقدت جلسة النطق بالحكم في تكتم شبه كامل لكي لا ينتبه المواطنون الى هذا القرار المشين من جانب المحكمة التي ما تزال تدار بالقوانين القمعية التي وضعت خلال الحقبة السوداء. وعلم ان فريق الدفاع عن هذا الكاتب البحريني بصدد اعداد استئناف الحكم الجائر.

● وفي عددها لشهر أبريل نشرت صحيفة «اللوموند» الفرنسية مقالا طويلا حول التغيرات الجارية في البحرين بعنوان: اختراق ديمقراطي في البحرين». وابتدأ المقال بالوصف الذي كتبه السيد ديفيد هيرست، مراسل جريدة الجارديان البريطانية في بيروت الذي قال: «جاءت هذه الديمقراطية بأمر اميري ولكنها استجابة لارادة شعبية». ووصفت الصحيفة تطورات الوضع منذ حرب الخليج الثانية وتوقيع العريضة الشعبية من قبل ٢٥ الف مواطن حتى انفجار الانتفاضة الشعبية المباركة، قائلة: «بالرغم من انها لم تكن مسلحة وسلمية في الاغلب، فقد قمعت بقوة شرسة ، واعتقل ٢٥ الفا من بين المواطنين البالغ عددهم ٤٠٠ الف. وتوفي ٣٠ متظاهرا وحوالي اثني عشر شخصا تحت التعذيب. وكان من بينهم سعيد الاسكافي، ١٦ الذي اختطف من منزله بمنطقة السنابس وسلمت جثته لعائلته بعد بضعة ايام، بينما فرّ ما يقرب من مائتي شخص الى الخارج». ووصف المقال سياسات رئيس الوزراء في الفترة الماضية قائلا: «كان يدير البلاد كما يدير احدى شركاته». وانتهى المقال الى القول: «في الوقت الحاضر ما يزال المعتدلون مسيطرين في صفوف المعارض، وسوف يستمرون كذلك طالما رأوا ان ثقتهم في الامير مشروعة بانه سوف يفي بوعوده. لقد قام الامير بالاصلاحات ولكن انتفاضة الشعب هي التي فرضت ذلك. فاذا فشل المشروع فبامكان الناس تنشيط الانتفاضة».

● نشرت صحيفة «القدس العربي» التي تصدر في لندن في عددها هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الله هاشم بعنوان: «المجتمع البحريني ومشروعية قيام الاحزاب السياسية». وجاء في المقال ان المادة ٢٧ من دستور البلاد تنص على «حرية تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون». واضاف كاتب المقال: «عرض على القضاء المصري موضوع تكييف الاحزاب السياسية بمناسبة نزاع طرح عليه في ظل القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الاحزاب السياسية، فأشار الى ان هذه الاحزاب تعتبر جمعيات ذات أهداف سياسية وان حق الافراد في تكوينها كان يستند الى نص المادة ٥٥ من الدستور التي تكفل حق المواطنين في تكوين الجمعيات». وقال الكاتب ان فترة ٢٦ عاما من تغييب الدستور ادت الى توسع في صلاحيات قوات الامن التي «توسعت في استخدام بعض نصوص قانون العقوبات المتعلقة بتجريم المواطنين الذين يكونون الجمعيات».

٤ مايو

● طالب الدكتور علاء اليوسف الحكومة بالمزيد من الشفافية في برامجها وقراراتها. جاء ذلك خلال مداخلته في الندوة التي أقيمت قبل يومين بنادي العروبة بالمنامة. وكان الدكتور اليوسف الذي عاد الاسبوع الماضي الى البلاد بعد عشرين عاما قضاها في المنفى، يتحدث في ندوة شارك فيها عدد من الرموز الاسلامية والوطنية. وطرح عددا من المطالب من بينها: ان تعلن لجنتي تفعيل الميثاق وتغيير الدستور جدولا زمنيا لانجاز مهمتيهما، ان تعلن الحكومة موازنة جديدة للدولة توضح الايرادات والمصاريف ويتم فيها غلق الحسابات الجانبية التي لا تكشف هويتها للمواطنين، تحديد موعد للانتخابات البلدية، الغاء وزارة الاعلام والرقابة السياسية ، ان يكون رئيس الوزراء اكثر شفافية، ان يتم التنسيق على مستوى مجلس التعاون لحل مشكلة البطالة، وان يفصح الوزراء عن مصالحهم التجارية كما هو الحال في البلدان المتقدمة.

● اما الاستاذ عبد الوهاب حسين فطالب الرموز السياسية بالنزول الى الشارع لمعايشة اوضاع المواطنين، وضرب مثلا بما فعله العاطلون عن العمل عندما نظموا انفسهم وتوجهوا الى وزارة العمل للمطالبة باعادتهم الى اعمالهم. وانتقد كذلك تعيين محمد جاسم الغتم وزيرا للتربية والعليم واعتبر ذلك إهانة للمشروع الاصلاحي الذي طرحه الامير. وانتقد الاستاذ عبد الرحمن النعيمي وزير العمل وقال بانه يتعاطى مع المشكلة بعقلية امنية. وتطرق الى قضية «فري فيزا» وشجب الرقابة الصارمة من قبل الصحافة التي رفضت نشر مقالات تنتقد التشكيلة الوزارية الفاشلة. وطالب الاستاذ علي ربيعة بمحاربة الرشوة والفساد وتساءل: لماذا لا يتم توظيف العاطلين عن العمل بوزارتي الدفاع والداخلية؟ اما الدكتورة منيرة فخرو فانتقدت غياب المسؤولين عن الندوات التي تعبر عن توجهات الرأي العام. وتطرق الاستاذ رسول الجشي الى سياسة التوظيف منتقدا حصر بعض الوظائف على غير البحرينيين.

وقامت وسائل الاعلام الرسمية بتغطية الندوة ولكن بدون التطرق للقضايا التي تتعلق بالحكومة، مكتفية بترديد المقولات التي تركز على الاشادة والدعم وغير ذلك.

● وعلم من جهة اخرى ان لجنة شعبية تمثل العاطلين عن العمل قد تشكلت مؤخرا وانها تتفاوض مع وزارة العمل حول اعادة المفصولين الى ا عمالهم وتوفير فرص العمل للعاطلين. وتم الاتفاق ان تحضر اللجنة جميع الاجتماعات بين الوزارة واصحاب الاعمال وغيرهم لمراقبة سير العمل وكيف يتم توظيف العاطلين. وقد بدأت في اعداد قوائم بالعاطلين عن العمل لمعرفة العدد الحقيقي. ويتوقع استمرار الفعاليات الهادفة للضغط على الجهات الرسمية المعنية لتحريك القضية بعد ان فشلت هذه الجهات في التفاعل الحقيقي مع التوجيهات الاميرية باحتواء المشكلة.

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠١

● وعلى صعيد آخر ما تزال قضية المبعدين البحرينيين تطرح نفسها بقوة خصوصا مع اصرار الحرس القديم على رفض حلها والتشبث بأعذار واهية لعرقلة عودتهم. وقد صدر قبل يومين بيان موقّع باسم عبد العظيم المهتدي البحراني، الناطق باسم «لجنة متابعة شؤون المبعدين البحرينيين»، تطرق للبحرينيين الذين أبعدتهم الحكومة الى ايران في الثمانينات. وجاء في البيان ان عدد هؤلاء يبلغ حوالي مائتي شخص وحالاتهم شبيهة بحالات الذين سمح لهم بالعودة. وجاء في البيان ان اللجنة تستنكر تجميد قضايا المبعدين، وتناشد سمو الامير رفع المنع، وتنصح «المتآمرين على عفو الامير وحقوق المبعدين بان يكفوا عن ا سباب التوتر واعادة الوطن الى الوراء». وانتهى البيان الى القول: «إذا كان اعتقال وسحب جنسيات وتهجير هؤلاء في ظروف الثمانينات ظلما وخطأ، وهو بالفعل كذلك، فإن الاستمرار في هذا الظلم خطأ أكبر. وليعلموا اننا لن نسكت عن حقنا في الرجوع إلى البحرين وهو أقل الحق».

● وفي صحيفة «اخبار الخليج» نشر مقال للدكتور سعيد هاشم بعنوان: «توطين مهنة التعليم في مراحل التعليم العام في البحرين .. إلى متى؟». وبعد استعراض مطوّل للمشكلة انتهى الى القول: «إنني أطالب بهذه المناسبة كمواطن غيور بالتخلص نهائيا من بعض الأمراض الاجتماعية التي عرفنا بعضا منها في فترة ما قبل الميثاق الوطني كالطائفية والعرقية والقبلية والرشاوى وإزالتها من قاموس التعاملين الرسمي والشعبي في البحرين والتي تعد من معوقات البحرنة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص، لأن تلك الظواهر تتعارض مع نصوص الدستور والميثاق وتعرقل السير في المرحلة الانتقالية التي يفترض أن تؤدي إلى الوصول إلى عهد دولة المؤسسات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولتكن البداية من وزارة التربية والتعليم ليتماشى ذلك مع مسؤولياتها الأخلاقية والتربوية ليس بالنسبة إلى بحرنة مهنة التعليم فحسب، وإنما أيضا بالنسبة إلى توزيع المناصب الإدارية المختلفة بشكل عادل ومنصف ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، لتكون وزارة التربية والتعليم القدوة لباقي الوزارات وحتى تكون اسما على مسمى حارسة للقيم التربوية وملتزمة بمبادىء الدستور والميثاق التي نجلها ونعتز بها».

٨ مايو

● تمت مناقشة الاتفاقية العسكرية بين البحرين والولايات المتحدة الامريكية التي تسمح للقوات الامريكية باستعمال التسهيلات العسكرية في البحرين. جاء ذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها سمو الامير الى واشنطن هذا الاسبوع. وكان الطرفان قد وقّعا اتفاقية تعاون عسكري في ٢٨ اكتوبر ١٩٩١ سارية المفعول لمدة عشرة اعوام، اعطت القوات الامريكية حق استعمال القواعد العسكرية البحرينية وتخزين المعدات. وفي ١٩٩٥ أنشأت الولايات المتحدة الاسطول الخامس لقيادة قواتها في الخليج، ونقلت الاجهزة والمعدات الفائضة لديها الى البحرين. وكانت الولايات المتحدة قد اتفقت مع البحرين على استعمال القواعد العسكرية التي كانت القوات البريطانية تستعملها قبل انسحابها من الخليج في ١٩٧١، وذلك ضمن اتفاقية عسكرية يتم تجديدها كل عشرة اعوام. والمعروف ان الاتفاقية تتضمن بنودا حول عقد ايجار تدفع الحكومة الامريكية بموجبه مبالغ سنوية للبحرين، ولكن موازنات السنوات السابقة لم تتضمن اشارة لذلك.

تمت الموافقة على تأسيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني برئاسة جاسم محمد فخرو. وجاء في بيان التأسيس انها ستعمل «كجمعية وطنية مفتوحة لجميع المواطنين البحرينيين والعرب المقيمين الذين يساندون حقوق الشعب العربي الفلسطيني في ارضه التاريخية في فلسطين وهي تنتهج في عملها اساليب العمل الوطني السلمي والقانوني المعتمد على الدعوة بالكلمة والمادة المكتوبة والاقناع والتواصل ومن خلال الحوار الهادف من اجل حشد جهود كافة القطاعات والفعاليات في البحرين لتبني المصلحة القومية في مناهضة التعامل مع العدو الصهيوني على كافة المستويات». وقد عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعا تأسيسيا مساء يوم السبت ٥ مايو وانتخب فيه المجلس الإداري الاول وجاءت النتائج كا لتالي: الاستاذ ابراهيم السيد علي كمال الدين نائبا للرئيس، الاستاذ محمود علوي القصاب أمينا للسر، الاستاذ رضي محسن الموسوي أمينا ماليا، الاستاذ فاضل الحليبي الناطق الإعلامي، الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة عضوا اداريا، الاستاذ عبدالحميد مراد عضوا إداريا. وقد ثمن المؤسسون التجارب العربية في مجال العمل من أجل مقاومة التطبيع في الكويت والامارات العربية المتحدة، ومصر والأردن والدول العربية الاخرى، حيث تشكل الجهود الشعبية فصلا اساسيا في مقاومة التطبيع ضد العدو الصهيوني الغاصب.

● وعلى صعيد آخر تصدرت قضية العاطلين عن العمل قائمة اهتمامات المواطنين وأصبحت عنوانا يتحدى الجميع في المرحلة الحالية. ويوما بعد آخر تتصاعد اعداد العاطلين لتفند الارقام الرسمية غير الدقيقة التي دأبت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على اصدارها في السنوات الماضية. وفي يوم السبت الماضي تجمع ما يقارب من ٨٠ طالبة بوزارة التربية والتعليم وطلبن مقابلة الوزير الغتم الا انه تم مقابلتهن من قبل وكيل الوزارة للشؤون المالية والادارية. وقمن بتسليم رسالة موقّعة من ٨٧ طالبة مؤهلة لشغل وظيفة مدرسة بالوزارة. وقالت الطالبات في الرسالة ان الوزارة تماطل معهن وتعدهن بالمراجعة في كل مرة وقد مضت سنوات على ذلك الحال السيء. ونفى وكيل الوزارة ان تكون الامور في الوزارة خاضعة لاعتبارات الوساطة والمحسوبية. وازدادت خيبة أملهن عندما وعد بعرض الرسالة على الوزير الذي لا يرتجى منه خير بسبب عقليته العسكرية والتمييزية.

● وبناء على قرار من العسكري، محمد جاسم الغتم، وزير التربية والتعليم، أصدرت الوزارة قرارا بمنع جمع التوقيعات في المدارس. وجاء في البيان الرسمي الذي وقعه د.ابراهيم يوسف العبدالله، الوكيل المساعد للتعليم العام والفني ما يلي: «تبين للوزارة ان هناك معلما او اكثر من معلم في بعض المدارس يقوم بجمع توقيعات داخل المدرسة من قبل بعض اعضاء الهيئة الادارية والتعليمية تتعلق بقضايا متنوعة. ونظرا للاستفسارات التي وردت الينا من قبل بعض مديري ومديرات المدارس، وانطلاقا من وظيفة المدرسة التي تؤكد على الاهتمام بعملية التعلم والتعليم والحرص على تحسين جودة التعليم، واستناداً الى الانظمة واللوائح الصادرة من قبل وزارة التربية والتعليم ، نرجو من كل مدير ومديرة مدرسة منع اي موظف من القيام بجمع أي توقيعات لأي قضية داخل المدرسة الا بعد موافقة مدير المدرسة ووزارة التربية والتعليم». وكان المواطنون يعتزمون توقيع عريضة تطالب باعفاء محمد جاسم الغتم من وزارة التربية والتعليم بسبب ماضيه الاسود كرئيس لجامعة البحرين، وأصدر القرار المذكور لمنع ذلك.

٩ مايو

بدأت سمعة البحرين تتحسن في الاوساط الدولية بعد طرح مشروع الاصلاح السياسي من قبل سمو الامير. وخلال زيارة الامير الى واشنطن عبر مسؤولون امريكيون عن ارتياحهم للانفراج السياسي الذي أدى الى اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. وقد استبدلت عبارات الشجب التي كانت تستعمل سابقا بعبارات التقدير، وهذا لم يكن ليحصل لولا التطورات الايجابية التي حدثت في البلاد بعد انتهاء عهد أسود استمر ربع قرن. وأكدت ردود الفعل الدولية الايجابية على المشروع الاصلاحي اهمية الاستمرار في اصلاح الوضع الداخلي واقامة حكم القانون باعادة العمل بدستور البلاد الذي ما يزال غير معمول به حتى الآن برغم الوعد بذلك.

● ومن جهة اخرى استمر اللغط حول سياسة تجنيس الاجانب وانعكاسات ذلك على التركيبة السكانية للبلاد. ونشرت صحيفة «الشرق الاوسط» هذا اليوم خبرا عن منح الجنسية البحرينية لمواطنين يمنيين يعيشون في السعودية. وذكرت الجريدة ان هناك ٨٠٠٠ طلب للتجنيس من مواطنين ينتمون لـ ٢٤ جنسية. واعتبر ذلك امرا خطيرا على الوضع السكاني في بلد صغير ما يزال يعاني من أزمة بطالة مستفحلة.

● وفي مقابل ذلك، ما يزال الحرس القديم يماطل في تسهيل مهمات المواطنين الراغبين في العودة من الخارج. وكتب الصحافي حافظ الشيخ عمودا حول معاناة اكثر من عشرين عائلة مبعدة في ايران وكيف ان بعض اطراف السلطة تحاول تخريب البرنامج الاصلاحي الذي طرحه الامير بعرقلة عودة هؤلاء. كما أشار الى التلكؤ في ترتيب اوراق المواطن الدكتور يعقوب جناحي الذي عاد مؤخرا الى البلاد بعد اربعين عاما. وطالب حافظ الشيخ بوقف هذه الاساليب التي لا تخدم البرنامج الاصلاحي.

● ومن جهة أخرى وجهت لجنة الباحثين عن العمل التي تم تشكيلها مؤخرا لتنسيق شؤون العاطلين، مذكرة الى مجلس الشورى، احتوت على بعض المطالب الضرورية، ومنها: احلال العمالة الوطنية مكان العمالة الاجنبية عبر برنامج شامل وجدول زمني محدد يشمل وزارات الدولة والقطاع الخاص، انشاء هيئة رقابية على دوائر التوظيف في الوزارات تعمل على ضبط تكافؤ الفرص من دون تمييز طائفي، يكون من ضمن اختصاصاتها شكوى وطعون المواطنين حول التجاوزات في عملية التوظيف، تفعيل مراكز التدريب في الوزارات و من اجل رفع مستوى الكوادر البحرينية، تشكيل لجنة للنظر في اوضاع العاملين والموظفين دوي الرواتب المتدنية، تشكيل لجنة تخطيط تناط بها مسؤولية اعداد دراسة كاملة لاحتياجات كافة الوزارات من موارد بشرية وكذلك القطاع الخاص، تشكيل لجنة مشتركة بين كافة الوزارات وجامعة البحرين ومعهد البحرين لارشاد الطلبة لاختيار التخصصات التي تحتاجها السوق المحلية، الوقف التام لتدفق العمالة الاجنبية في جميع الوزارات عبر قانون يمنع توظيف العمالة الاجنبية في وجود الكفاءة الوطنية. وتمت مناقشة الورقة بعد ان طرحها السيد فيصل فولاذ امام المجلس يوم امس.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «الأيام» البحرينية مقابلة مع الدكتور علاء اليوسف، الاقتصادي البحريني الذي عاد الى البلاد مؤخرا. وقال اليوسف: «الجميع يأمل أن تتم الاصلاحات الضرورية والمتأخرة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية في أقرب فرصة مناسبة، وأولها نظام القانون ونظام اقتصادي يتفاعل مع المتطلبات الدولية الراهنة مثل تحرير الاقتصاد الداخلي من جميع الممارسات الإحتكارية التي تمنع التنافس وتضر بمصلحة المستهلك، وكذلك القوانين التي تكبل المستثمرين سواء المواطنين أو الاجانب، وقوانين العمالة التي تسبب عدم توازن في سوق العمالة وتبعيضه وتقسيمه سواء كان على خطوط الجنسية بين المواطنين والاجانب أو على خطوط طائفية أو معرفة وواسطة». واضاف قائلا ان من الضروري توفير المتطلبات «التي تسمح وتساعد الدول على جعل سياساتها المالية والنقدية أكثر شفافية ومرونة وديمقراطية من خلال اشراك الشعب في صناعة القرار ومتابعة تطبيقه، ومتابعة المسؤولين بشأن سياساتهم المالية، كما أن هذه الاصلاحات لا يمكن أن تتم في غياب إطار سياسي واضح يسمح للمواطن أن يعبر عن رأيه ورفع الظلامات والشكاوى بدون خوف أو تردد. ونأمل أن تنعم البحرين بهذا النظام السياسي في القريب العاجل». ولوحظ ان الجريدة تصرفت في المقابلة وحذفت منها بعض المقاطع.

١١ مايو

● يسود شعور عام بين العائدين من المنافي بصعوبة الوضع المعيشي الذي يواجهونه، وغياب اية خطة حكومية لتأهيلهم اجتماعيا ومعيشيا. فالغالبية العظمى من هؤلاء عادوا

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠١

ليواجهوا ظروفا صعبة بدون مسكن او دخل منتظم، وبسبب تقدم أعمار الكثيرين منهم، يواجهون صعوبة الحصول على وظيفة تدر عليهم رزقا يسد حاجتهم. بالاضافة الى ذلك يواجه بعضهم صعوبة الحصول على مدارس للاولاد الا بمشقة كبيرة. ويتميز ابناء البحرين بالتكتم على اوضاعهم الخاصة مهما كانت صعبة، ويظهرون الجانب الايجابي منها فقط، ولا يكشفون حاجتهم للغير. وتجدر الاشارة الى ان بعض هؤلاء قضوا شبابهم في ظروف لم تسمح لهم بالتحصيل العلمي العالي او العمل، وعاشوا ظروفا قاسية مشتتين في أصقاع الارض. ويعودون اليوم ليواجهوا حقائق اخرى على الواقع، من بينها ان يبدأوا حياة الاستقرار بامكانات محدودة وفي غياب نظام رعاية اجتماعية يؤمّن لهم أدنى مقومات العيش الكريم. ان الحكومة مطالبة بمبادرة لاحتواء هذه المشكلة وتمكين هؤلاء المواطنين من العيش بكرامة في بلدهم. ومن الاقتراحات المطروحة توفير قروض ميسّرة لهم ليستطيعوا بناء مساكنهم ومساعدتهم في الحصول على وظائف مناسبة. وكان سمو الامير قد أصدر قرارا بان تقدم الحكومة مساعدة مالية للعاطلين عن العمل، الامر الذي كان له صدى ايجابي في النفوس.

● ومن جهة اخرى قال الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، رئيس جمعية الاصلاح ان الوقت قد حان لتطوير الوضع الاقتصادي للمواطنين وذلك «بتوسيع الطبقة المتوسطة على حساب الطبقة الفقيرة». وقال ان على الحكومة «ان تستفيد من الطاقات البشرية الكامنة في المجتمع لمزيد من التنمية والتفوق الإقليمي والعالمي على المستوى الاقتصادي. ولتحقيق هذا الأمر هناك إجراءات تعتبر مباشرة وإجراءات كبرى بعيدة المدى. أما الإجراءات المباشرة فتتمثل في: إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية بشكل منظم، توفير التعليم الجامعي المجاني للمؤهلين من أبناء الوطن، منع الاحتكار وضمان تكافؤ الفرص للجميع، تفعيل فريضة الزكاة، وضع حد أدنى للرواتب، توسعة نطاق وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي وحماية طبقات الدخل المحدود من الآثار السلبية للخصخصة.

● وعلى صعيد آخر تنوي الجمعيات غير الحكومية تنظيم ندوة في شهر اكتوبر المقبل بعنوان: البحرين وآفاق الديمقراطية. وقد تصدّر نادي العروبة والجمعية البحرينية لحقوق الانسان الدعوة للندوة التي يتوقع ان يشارك فيها عدد من الباحثين من داخل البلاد وخارجها. وهناك الآن حركة حثيثة للتعويض عن سنوات القمع والاستبداد باقامة ندوات موسعة لمناقشة قضايا المجتمع المدني المراد تشكيله في هذ الجزيرة التي تنتظر قيام حكم القانون فيها.

في صلاة الجمعة هذا اليوم تطرق الخطباء الى عدد من القضايا من بينها التنجنيس والبطالة. وتساءل بعضهم، ومن بينهم الشيخ الجمري، عن منح الجنسية لغير البحرينيين وحرمان بعض المواطنين في الخارج منها. وأبدى استغرابه لصمت وزارة الداخلية حول الانباء التي اكدت وصول عدد كبير من اليمنيين الى المطار لطلب الجنسية، ولماذا لم توضح الامر. وتجدر الاشارة الى ان هناك مواطنين بحرينيين في الخارج ما يزالون ممنوعين من العودة الى البلاد بحجة ان سلطات القمع في العهد الماضي سحبت جنسياتهم لاسباب غير واضحة. وبرغم التصريحات التي صدرت عن وزارة العمل حول جهودها لحل أزمة البطالة فما يزال الكثيرون من المواطنين يبحثون عن وظائف.

١٤ مايو

● خرجت هذا اليوم في انحاء البلاد خصوصا المنامة مسيرات دينية كبيرة بمناسبة أربعينية الامام الحسين بن علي عليه السلام. واتسمت المسيرات بالتنظيم الدقيق والمشاركة الواسعة من عشرات الآلاف من المواطنين. وساهمت اجواء الانفراج الامني في هدوء الوضع، خصوصا بتوقف قوات الامن عن تدخلاتها القمعية التي كانت تقوم بها في الاعوام السابقة.

● ومن جهة اخرى تسود حالة من الاحباط في اوساط المواطنين العاطلين عن العمل، وذلك نتيجة فشل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حل الازمة واتباعها اساليب غير عملية لتنفيذ التوجيهات الاميرية بضرورة توظيف العاطلين. يقول احد هؤلاء ان موظفي الوزارة يتصلون به يوميا ويطلبون منه الذهاب الى احدى الشركات ليبحث عن وظيفة، ويخبرهم ان الوزارة طلبت منه ذلك . وعندما يذهب الى الشركة يخبره مسؤولوها بعدم وجود وظائف شاغرة. وتتكرر هذه الحالة يوميا، الامر الذي أدى به الى الضجر واليأس من قدرة الوزارة على ايجاد وظيفة له ولامثاله من العاطلين. والواضح غياب برنامج عملي لدى الحكومة، او اي تصور لاستيعاب مستلزمات المرحلة المقبلة في ظل الانفتاح السياسي الموعود.

● ويحاول وزير العمل التقليل من شأن البطالة وعدد العاطلين عن العمل، وكان في السابق يصر على انها لا تتجاوز ٢ بالمائة، بينما اعترف في مؤتمر صحافي عقده يوم امس بغرفة تجارة وصناعة البحرين ان هناك ٩ آلاف عاطل عن العمل مسجلين لدى الوزارة، وهذا الرقم يمثل اكثر من ٨ بالمائة. يضاف الى ذلك آلاف العاطلين غير المسجلين لدى الوزارة خصوصا النساء اللاتي لا يحصلن على وظيفة ملائمة. وقال النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد محمد كانو: ان البطالة لن تحل بالسرعة المنشودة التي يطلبها وزير العمل ولكن حلها يتمثل في عدة عناصر هامة هي: تجاوب النظام التعليمي بوزارة التربية بوضع برامج التوجيه وبناء القاعدة الأساسية التي سيعقد عليها سوق العمل آماله وذلك بتأهيل وتوعية الطلاب بأهمية مسارات التعليم وتحديد المجالات التي يحتاج اليها القطاعان الخاص والعام. كما طالب خالد كانو بزيادة معاهد التدريب المتخصصة بحيث تستوعب البحرينيين الباحثين عن عمل حيث لا يوجد في البحرين إلا معهد تدريب حكومي واحد وأقل من خمسة معاهد شبه رسمية و١٤ مركزا لدى القطاع الخاص. ودعا وزارة العمل الى تشجيع إنشاء معاهد تدريب تقنية وأن ينشأ في كل محافظة معهد على الأقل الى جانب تشجيع القطاع الخاص ودعمه لإنشاء المزيد من مراكز التدريب المتخصصة في مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر السفر والسياحة، تصليح السيارات، في قطاع البناء والمقاولات والصناعات المختلفة وغير ذلك من المهن التي تعتمد على العمالة الوافدة.

● وجاء في ملاحظات الاجتماع المشترك بين الغرفة ورجال الأعمال الذي عقد الاسبوع الماضي أن مشكلة البطالة لها جذور عميقة تتسم بالتعقيد والتشابك والارتباط بتراكمات وعوامل كثيرة منها ما يتصل بأوضاع التعليم والتدريب مما يتطلب التعامل معها بواقعية بعيدة عن العواطف والمعالجات الآنية، كما أن القطاع الخاص يرى أن حل هذه المشكلة يعتبر واجبا وطنيا ومن هذا المنطلق يساند بقوة توجهات الحكومة وما تقرره من برامج تستهدف تنظيم سوق العمل وحل مشكلة البطالة.

● وعلى صعيد آخر بعث الاستاذ علي ربيعة رسالة احتجاجية لكل من صحيفتي «أخبار الخليج» و «الايام» بعد نشرهما خبرا ملفقا نسبتاه اليه مفاده انه لم يتهم وزارتي الداخلية والدفاع بانتهاج اسلوب طائفي في توظيف المواطنين. وكانت وكالة الانباء الفرنسية قد نشرت تصريحا للاستاذ علي ربيعة في ١٠ مايو طالب فيه الوزارتين بالتخلي عن التمييز بين المواطنين على اساس مذهبي عندما تنظر في طلبات التوظيف. واتصلت وزارة الاعلام بوكالة الانباء الفرنسية وطالبتها بتكذيب الخبر، لكن الوكالة رفضت ذلك واكدت التصريح المذكور. وفوجيء السيد علي ربيعة بنشر الصحيفتين المذكورتين تكذيبا على لسانه، فكتب رسالة احتجاجية لهما. وفي البلدان المتحصرة التي يسودها حكم القانون، تتعرض الصحف التي ترتكب مثل هذه المخالفة لعقاب شديد وتطالب بدفع غرامات مالية كبيرة. ويبدو ان الحرس القديم ما يزال يمارس سياسات التضليل بأساليب ملتوية بدلا من الاستجابة لمتطلبات مشروع الاصلاح الاميري وسد الثغرات التي تنجم عن السياسات القمعية التي انتهجتها الحكومة خلال الحقبة السوداء.

١٦ مايو

● شاركت البحرين في الاضراب الذي نفذه المحامون العرب أمس في جميع أنحاء الوطن العربي وذلك بمناسبة الذكرى الـ ٥٣ لاغتصاب الصهاينة أرض فلسطين وإعلان قيام كيانهم الاستعماري فيها عام ١٩٤٨. وقال المحامي د. عباس هلال إن هذا الاضراب جاء بناء على دعوة من الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، وقد قام المحامون البحرينيون بتجسيد ذلك في مضابط الجلسات في البحرين. وأضاف ان هذا الاضراب يأتي تضامنا مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للإبادة من قبل المجرمين الصهاينة.

● وأصدرت اللجنة البحرينية لمقاومة التطبيع بيانا بالمناسبة قالت فيه ان الشعوب العربية «تلاحظ وتتابع بحزن ومرارة تلك الخطوات التي تصب في خانة التطبيع من قبل بعض الدول العربية والخليجية. وهذه الشعوب تدرك بحسها الفطري ووعيها ان جهود التطبيع في دول الخليج تستهدف اختراق النسيج الاجتماعي والبنى السياسية والاقتصادية لمجتمعات تلك الدول وتحويل دولنا الى اسواق خلفية للمنتجات الصهيونية. ولان التطبيع يساعد الصهاينة على حل الكثير من مشاكلهم الاستراتيجية والتوسع على حساب الوطن العربي». وأضاف البيان: «جاء تأسيس الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني لكي تتضافر الجهود العربية لمواجهة المشروع الصهيوني ومخططاته والتوعية بمخاطرها على منطقتنا. فلابد من تأطير الرفض الخليجي للتطبيع من خلال آليات للعمل المتواصل وتكثيف الجهود لمواجهة الاختراقات الصهيونية والضغوطات الامريكية على دول الخليج».

● وعلى صعيد آخر، عقدت الليلة الماضية بنادي الخرّيجين ندوة حول «المواطنة الدستورية» شارك فيها كل من الدكتور عبد الهادي خلف والمحامي عباس هلال. وانتقد الدكتور عبد الهادي سياسة التمييز الجمعي المتمثل بما أسماه «الامتيازات الخاصة بالعائلة الحاكمة» وطالب الامير بالنظر في هذه الامتيازات. كما انتقد سياسة احتكار الإعلام من قبل بعض «المرؤوسين الذين لا زالوا يعيشون اجواء ما قبل الانفراج السياسي» على حد تعبيره. اما المحامي عباس هلال فقد تطرق لسياسة التجنيس بطريقة انتقادية. وطالب الامير بوقف «سياسة التجنيس الفورية» معتبرا هذه السياسة «اعتداء على مبدأ المساواة والحقوق السياسية والاجتماعية». كما أوضح الظروف القانونية التي يجوز فيها تجنيس الاجنبي والتي تحكمها شروط مثل مرور ٢٥ سنة على اقامته في البلد مع شرط تملكه عقارا او تقديمه خدمة جليلة للوطن. وقال انه حتى مع التجنس فانه لايحق له الانتخاب الا بعد مرور ١٠ سنوات على حصوله على الجنسية. وشارك الحاضرون بمداخلات قوية. فمثلا قال احد المفصولين من الجيش انه مع الدفعة التي فصلت من العمل لم يسمح لهم بالعودة الى العمل بوزارة الدفاع. وانتقد مواطن آخر وزير العمل وطالب بتقديمه استقالة فورية. وقدم امثلة لما أسماه «اختلاسات» من المال العام. وتخلل تلك المداخلات تفاعل الجمهور وتصفيقه الحار. وانتقد مواطن آخر سياسة الهبات والمكرمات وطالب بتغيير سياسة الحكومة في التعامل مع الشعب «من سياسة الرعية الى سياسة المواطنة». وجاء في مداخلة أخرى اتهام للحكومة بطبع كتاب تزور فيه التاريخ وتدرسه حاليا في الجامعة يصف هيئة الاتحاد الوطني بانهم عملاء للانجليز. وردّ الدكتور عبد الهادي خلف بان هذه الكتب لاتشتريها الا دوائر الدولة فقط، وطالب الحكومة بالتخلي عن الاستمرار في سياسة تزوير التاريخ. ودعا الى توثيق انتهاكات حقوق الانسان في البحرين كما طالب المواطنين بجمع اكبر عدد من الادلة والشهادات ضد ايان هندرسون الذي تنظر الشرطة البريطانية في ملفه. وطالب وزارة الصحة بتوفير اطباء لمعالجة حالات متوقعة نتيجة للقمع وخصوصا للاطفال الذين شهدوا تعذيب وضرب آبائهم واخوانهم امام اعينهم. كما دعا الى الاحتفال بيوم الاستقلال من الانجليز وذلك من اجل خلق مساحة مشتركة بين الشعب.

● وما يزال الجدل مستمرا في الاوساط الشعبية والرسمية حول استمرار أزمة العاطلين، خصوصا مع اصرار الحكومة على التقليل من شأنها سواء من حيث الارقام المتعلقة بعدد العاملين ام الاجراءات المطلوبة لحلها. وما تزال الازمة غائبة عن البرامج الحكومية برغم الوعود التي أصدرتها الحكومة بعد صدور التوجيهات الاميرية بحل المشكلة. وتبدو وزارتا الداخلية والدفاع الاكثر قدرة على استيعاب العاطلين البحرينيين مقارنة بالوزارات الاخرى،

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠١

ولكن يبدو ان الحكومة ما تزال غير قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة لحل الازمة.

١٨ مايو

● أعلن الشيخ خالد بن احمد آل خليفة وزير الدولة لشؤون الديوان الاميرى عن توجيهات صادرة عن سمو أمير البلاد حول أسلوب الحوار المطلوب في الساحة البحرينية، ولخصها بما يلي: أولا، ان يكون الحوار فى اطار الميثاق الوطنى ومبادئه بما لا يمثل انحرافا عنه أو خروجا عليه، ثانيا: ان الحرية مكفولة لكل مواطن فى التعبير عن رأيه كما هو مشهود فى البلاد وموضع تقدير العالم الا ان التوجه لدعوة شخصيات اجنبية للخوض فى شؤوننا الوطنية هو تدخل لا يمكن القبول به وهو عودة الى الماضي، فقد تحرر الوطن بكفاح ابنائه من كل وصاية ولن نسمح بعودتها فى عهد الاستقلال والتحرر ثالثا: ان تتوجه موضوعات الحوار بناء على ذلك الى قضايا عملية تنفع الوطن والمواطن فى الظروف الراهنة وتتطلع الى الامام ولا تنظر الى الخلف. وجاء في التوجيهات: «لقد تجاوزنا بفضل الله ثم بتوافق ارادتنا رواسب الماضي التى لا تصب فى مصلحة البلاد ونريد اليوم برامج وخطط عمل من اجل التنمية الشاملة، وان العملية الديمقراطية هى لتلبية احتياجات المواطنين ورفع مستوى المعيشة وتحقيق درجات عالية من التقدم بما يكثف الجهود ويجمع الصفوف ولا يبدد الطاقات والاراء فى تنظير تجاوزه الزمن أو يؤدى الى استعداء طرف على آخر فالجميع فى سفينة الوطن الواحدة. وبصفتنا المسؤول الاول فيها فسنحفظ لكل مكانته ودوره بلا تمييز، واننا لعلى ثقة بأن الوعي الوطني كفيل بمراعاة هذه الاعتبارات الهامة حفاظا على سلامة المسيرة الوطنية التى هى هدف الجميع». وجاءت هذه التوجيهات الاميرية في ظل ما تشهده البلاد من حوار مفتوح في الجمعيات والاندية يتطرق الى القضايا الحساسة التي تهم الوطن والمواطنين. واعتبرت حرية الحوار من أهم مؤشرات الانفتاح السياسي الذي تبناه سمو الامير وانتهاء الحقبة السوداء التي استمرت ربع قرن. وقد طرحت في الفترة الاخيرة دعوات من اطراف عديدة لغلق ملف انتهاكات حقوق الانسان في تلك الحقبة ومن ذلك تعويض ضحايا تلك الانتهاكات والتحقيق فيها، الامر الذي أزعج رموز الحرس القديم الذي لا يزال يمسك بزمام الامور في البلاد، ويسعى لافشال المشروع الاصلاحي. وتمنّت المعارضة ان يصل مشروع الاصلاح السياسي الى مرحلة التنفيذ قريبا، وان لا تنجح القوى الرافضة له في اثارة الشكوك وخلط الاوراق كما فعلت عندما أجهضت التجربة البرلمانية في ١٩٧٥، وأدخلت البلاد في دوامة من الاضطراب السياسي والقمع وانتهاك حقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى خرجت ظهر اليوم مسيرة شعبية تضامنا مع الشعب الفلسطيني بمناسبة يوم التقسيم. وقد خرجت المسيرة من مسجد كانو بمنطقة المحرق بعد انتهاء صلاة الجمعة. وقالت لجنة المسيرة الشعبية التي نظمت المسيرة في بيان سياسي صدر عنها هذا اليوم ان العدو الاسرائيلي يواصل حملات القتل والتنكيل بحق النساء والاطفال والمقاتلين من ابناء الشعب الفلسطيني الصامد. واضاف البيان: «لقد قسمت قوات العدو الغاشم مناطق اراضي السلطة الفلسطينية الى مناطق أمنية صغيرة وحاصرتها بآلة الحرب والدمار، واحتلت المباني بما فيها المصنع الوحيد لانتاج حليب الاطفال وأقعدت ٤٠٠٠٠ عامل فلسطيني بدون عمل». وانتهى البيان الى القول: «ان هذه المسيرة المعبرة عن أحاسيس وموقف احد الشعوب العربية والاسلامية تدعو كافة الجماهير العربية و الاسلامية للخروج الى الشوارع لتؤكد لابناء الامة البررة في فلسطين رفض الممارسات الوحشية التي يرتكبها العدو الصهيوني واستنكارها لعلمية الاسناد والدعم اللذين تقدمهما الولايات المتحدة الامريكية لهذا الكيان العدواني، وتمارس ضغطا شعبيا على الانظمة العربية الرسمية لكي تتخذ مواقف اكثر استقلالية وشجاعة لنصرة كفاح هذا الشعب الصامد من أجل تحرير الارض العربية والمقدسات الاسلامية من سطوة العدو الصهيوني وهيمنته». وعلى صعيد آخر، تقيم لجنة مكافحة التطبيع الكويتية يوم الخميس ٣١ مايو، مؤتمرا تضامنيا مع الشعب الفلسطيني وضد التطبيع. وسوف يشارك في المؤتمر نخبة من المثقفين الخليجيين.

● وفي لندن، قال الدكتور جون بيترسون، الباحث بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ان مجلس التعاون الخليجي لم يحقق التكامل العسكري او الاقتصادي المنشود. جاء ذلك في محاضرة القاها الليلة الماضية بنادي الخليج الثقافي في العاصمة البريطانية. وقال أمام حشد من الاكاديميين والسياسيين والاعلاميين بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس المجلس، ان مسيرته تمخضت عن نتائج بعضها ايجابي وبعضها سلبي. فقد استطاعت دول المجلس ان تحل مشاكلها الحدودية وتحافظ على وجود التحالف وتسهيل التنقل بين المواطنين وتقريب المواقف السياسية بين الحكومات. بينما لاحظ الباحث الاستراتيجي ان المجلس لم ينجح في تحقيق التكامل العسكري او الاقتصادي ولم يحقق الديمقراطية في دوله وسمح بهيمنة سياسية للدول الاقوى فيه، وكرّس هيمنة العائلات الحاكمة. وقال ان المجلس لم يترك اثرا يذكر على الصعيد الاقليمي او العربي او الدولي. وانتهى الى القول ان المجلس لم يحقق تغييرا اجتماعيا او سياسيا حقيقيا، كما لم يكرس الامن الداخلي او الخارجي، وأثار مشاكل السيادة بشكل اكبر مما كانت عليه.

٢١ مايو

● من المتوقع ان يستمر الوفد الشعبي البحريني في جولته بالكويت بعد ان تراجعت السلطات الكويتية عن موقفها السلبي تجاه الوفد لدى وصوله يوم امس. وبعد اتصالات مكثفة خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية، ألغت الجهات الامنية الكويتية قرارها بمنع الشيخ عبد النبي القافود من دخول الكويت، وإرجاعه الى البحرين مساء امس ويتوقع عودته اليها مساء اليوم. وكانت قد أفرجت الليلة الماضية عن الشيخ علي سلمان بعد اعتقال استمر بضع ساعات كاد يفجر ازمة سياسية بين شعب البحرين وحكومة الكويت. كما كانت هناك استعدادات شعبية لاحتجاجات سلمية ضد اعتقال الشيخ علي سلمان وإبعاد الشيخ القافود. وهناك مطالبة باعتذار رسمي من وزارة الداخلية الكويتية التي كادت تفجر تلك الازمة بتصرفاتها غير الحكيمة تجاه المناضلين البحرينيين. وقد تعرض الوفد الذي ضمّ بالاضافة الى المواطنين المذكورين كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع، لمضايقات كبيرة، الامر الذي أدى الى غضب واسع في الاوساط الشعبية البحرينية التي كانت تتوقع ان تبادلها الحكومة الكويتية مشاعر الود والاحترام (كما فعل شعب البحرين قبل عشرة اعوام عندما شارك الشعب الكويتي فرحته بانتهاء محنته) بدلا من مشاعر العداء والتصرفات غير اللائقة. بالاضافة الى ذلك هناك لوم شديد للحرس القديم في البحرين الذي يحاول تخريب الاوضاع في البلاد وينتهز كل فرصة لمضايقة الشرفاء والاحرار من ابناء البحرين. فحتى الآن يرفض الحرس القديم القيام بمسؤوليته، وفقا لدستور ا لبلاد والميثاق الوطني والتوجيهات الاميرية، بالغاء «القوائم السوداء» التي شملت أسماء المناضلين في الفترة السابقة، وإطلاع الدول الخليجية والعربية وبقية دول العالم والبوليس الدولي (الانتربول) على ذلك. وكان هناك اهتمام اعلامي كبير بالقضية، حيث تمّت تغطيتها من قبل محطة الجزيرة القطرية والمنار اللبنانية وغيرهما. وتحدث الشيخ علي سلمان لمحطة «الجزيرة» عن ظروف اعتقاله، ملمّحا لدور الحرس القديم في ذلك، واطلاق سراحه بقرار من الجهات المحسوبة على الامير. وتطالب المعارضة البحرينية الحكومة بالعمل فورا على التخلي عن سياسة التلاعب بمصائر المواطنين، والغاء كافة القوائم السوداء التي أعدّها جهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون، وإبلاغ كافة الدول والجهات الدولية المعنية بذلك الالغاء، والتخلي عن عبثية التصرفات التي تسيء الى الاصلاحات والانفراج السياسي. كما دعت حكومة الكويت للتخلي عن سياسة اعتقال البحرينيين والتنكيل بهم كما فعلت على مدى السنوات الست الماضية.

رحّب المواطنون بقرار سمو الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بتخفيض الرسوم الدراسية على المواطنين الدارسين بجامعة البحرين.. وبموجب القرار سيتم تخفيض رسوم الفصل الدراسي من ٧٢٠ دينارا إلى ١٢٠ دينارا، بحيث يسري ذلك على جميع البرامج في الجامعة بما فيها برامج التعليم المستمر والدراسات العليا بالنسبة إلى البحرينيين.. وتتضمن المبادرة الاميرية أيضا إعفاء المحتاجين من هذه الرسوم المخفضة من خلال صندوق الطالب الجامعي. وتمنّت المعارضة ان يتم الاستثمار في مجال تعليم المواطن البحريني، وذلك بالغاء الرسوم بشكل كامل، كما هو الحال في الجامعات الخليجية الاخرى.

● وعلى صعيد آخر توصلت لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني برئاسة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الى حلول هامة لمشكلة البطالة تضمنت ١١ بندا، منها: دراسة مستويات أجور العاملين البحرينيين وبحث وضع حد أدنى للأجور، والعمل على تنظيم العمالة الأجنبية وتعديل اجراءات تنقلها ووضع الضوابط لمنع استغلال العمالة الأجنبية، وإعادة النظر في الخدمات المجانية التي تقدم الى الأجانب واستحداث رسوم على العمالة الأجنبية، وتفعيل البند الخاص بالتأمين على العاملين البحرينيين.. وتقرر تشكيل لجنة فرعية لدراسة هذه الحلول. وما يزال المواطنون ينتظرون تحوّل مثل تلك القرارات الى سياسات يتم تنفيذها.

● وتجدد النقاش مجددا حول وجود الاجانب في البلاد وذلك في ضوء «التوجيهات» المنسوبة الى الامير حول مناقشة اوضاع البلاد من قبل غير المواطنين. فقد كتب الصحافي حافظ الشيخ عمودا طالب فيه الحكومة بمعالجة ملف العمال الاجانب كخطوة اولى اذا كانت هناك جدية في معالجة المشكلة. واشار الى تشجيع الحكومة الاجانب الذين يتزلّفون لها بأسماء متعددة، وتوظيف بعضهم في مناصب عالية كما هو الحال في وزارة الاعلام، قائلا ان المنع يجب ان يبدأ بالاستغناء عن المرتزقة والمتزلّفين. وقال مواطن معبّرا عن مشاعر الناس: «ان دولة البحرين هي التي تستعين بالاجنبي لخدمة اهداف دعائية من امثال الدكتور ... وباقي العصابة في اللوبي البريطاني وتجنيس البعض كالسوريين وبعض عناصر التعذيب الاجانب وتكريمهم واعطائهم الهدايا والاموال وتمرير المخصصات الدورية لهم. إذاً من الذي يأتي بالاجنبي ليتدخل في شؤوننا؟»

٢٣ مايو

● بعد البداية المتعثرة بدأ الوفد الشعبي البحريني لقاءاته مع الفعاليات السياسة والاعلامية الكويتية. وقد التقى الوفد بالسفير البحريني وشكره على الجهود التي بذلها لتذليل الصعوبات التي واجهت الوفد لدى وصوله مطار الكويت يوم الاحد الماضي. وحضر يوم امس جلسة مجلس الامة التي نوقشت فيها بعض القوانين المهمة والتقى بعض اعضاء المجلس. وكان هناك اهتمام بالوفد من قبل بعض الجهات الاعلامية، مثل جريدتي «السياسة» و «الرأي العام» اللتين تحدثتا مع اعضائه. وتمت لقاءات مع شخصيات اكاديمية لاستمزاج الآراء وتبادل الخبرات.

● وقد نشرت صحيفة «القدس العربي» هذا اليوم مقالا للدكتور سعيد الشهابي حول تصرفات السلطات الكويتية مع المواطنين البحرينيين في الكويت خلال السنوات العشر الماضية. وسرد المقال شيئا من المعاناة التي لاقاها المبعدون البحرينيون في الكويت من اعتقالات وتسليم للسلطات البحرينية ومنع من دخول الاراضي الكويتية. وانتهى المقال الى القول: «في الوقت الذي تسعى فيه دول مجلس التعاون الخليجي لتحسين علاقاتها الداخلية والتحرك نحو قدر أكبر من التكامل السياسي والاقتصادي والتمازج الثقافي، فمن المؤكد ان تصرفات السلطات الكويتية الاخيرة لا تخدم هذا الهدف. وقد أساءت تلك السياسات في السابق الى سمعة الكويت وأفقدتها الدعم الشعبي العربي، وأضعفت موقفها من العقوبات الجائرة المفروضة على الشعب العراقي. ولقد آن الاوان لحكومة الكويت ان تعي ان من الافضل لها ان تقف بصف الشعوب الجارة وتدافع عنها وعن مصالحها، فذلك هو السبيل لتحسين العلاقات وتثبيت الامن في الخليج وإضعاف النوازع العدوانية للقوى التي لا تريد

يوميات البحرين في شهر مايو ٢٠٠١

للمنطقة خيرا».

● وفي المنامة عقدت الجمعية العمومية التأسيسية لجمعية العمل الوطني الديمقراطي اجتماعها الثاني مساء يوم الاثنين بنادي العروبة. وبعد ان ناقش الاعضاء عددا من القضايا توصلوا الى النتائج التالية: ١ ـ الموافقة على ان يكون اسم الجمعية هو «جمعية العمل الوطني الديمقراطي». ٢ ـ اقرار قيام الجمعية على مبدأ التمثيل الشخصي لكل الأعضاء وان تكون العضوية بعد الإشهار مفتوحة لجميع المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط العضوية حسب ما هو وارد في النظام الأساسي. ٣ ـ اقرار أهداف الجمعية والنظام الأساسي. ٤ ـ الاكتفاء بالمؤسسين الذين حضروا الاجتماعين التأسيسيين الأول والثاني وبالتالي إلغاء مناقشة اضافة أسماء جديدة اليهم.

● وصدر عن سمو أمير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمر أميري رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠١ بشأن فض دور الانعقاد العادي التاسع لمجلس الشورى، جاء فيه أنه يفض دور الانعقاد العادي التاسع لمجلس الشورى بانتهاء يوم ٣١ مايو ٢٠٠١. ويتمنى الكثيرون ان ينتهي العمل بهذا المجلس الذي لم يحقق شيئا للبلاد، والذي يعتبر من مخلّفات الحقبة السوداء.

● ولوحظ مؤخرا استمرار الحرس القديم في استفزاز المواطنين ومضايقة الناشطين منهم. فمثلا شوهدت مؤخرا أربع سيارات تراقب منزل الشيخ حسن سلطان بمنطقة داركليب امعانا في الاستفزاز. وكان بين هذه السيارات: سيارة كورولا لون أبيض + ذهبي تقريباً موديل ٩٧، سيارة لآنسر (ميتسوبيشي) لون أخضر، تقريباً موديل ٩٤م، سيارة بيكب (تويوتا) لون أبيض الرقم : ٥١٠٦٤ . وتتم مراقبة المنزل بالتناوب.

● قام التلفزيون الجزائري مساء امس ببث فيلم بعنوان «البحرين بين زمنين» استمر لمدة ساعة تقريبا. بدأ الفيلم بعرض نبذه تاريخية عن البحرين، وأشار الى بعض التقارير التي نشرت سابقا عن البحرين وبعض المقاطع من بعض افلام المعارضة. ثم تطرق الفيلم للتطورات والإصلاحات التي حصلت مؤخرا وذلك من خلال العديد من المقابلات التي أجريت مع بعض رموز المعارضة مثل الشيخ عبد الأمير الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين والمهندس محمد جميل الجمري والسيد جعفر العلوي والأستاذ عبد الرحمن النعيمي والشيخ علي سلمان وبعض المعتقلين السابقين وآخرين ممن حصلوا الجنسية حديثا. وتحدث الجميع بصراحة وجرأة حول الوضع في البحرين .

٢٥ مايو

● قامت سلطات الامن البحرينية يوم امس بإبعاد المواطن ياسر محمد كمال قسرا لدى عودته الى ارض الوطن. ولم تقدم السلطات اي تفسير لهذا الاجراء الذي يتناقض تماما مع مشروع الاصلاح السياسي الذي طرحه الامير. وكان هذا المواطن قد أبعد قسرا مع عائلته قبل ٢١ عاما الى ايران، وعاد الى البلاد ليعيش مع بقية افراد عائلته على ارض الوطن. ومن المفارقات ان له أخوين وأختين يتمتعان بالجنسية البحرينية، بينما حرم بقية افراد العائلة منها برغم انهم جميعا من ابناء البحرين التي ولدوا فيها وترعرعوا على تربتها. وبقي ياسر في مطار البحرين اكثر من ٢٤ ساعة قبل ابعاده القسري. وكان هذا المواطن يحمل جواز سفر بحرينيا رقمه ٢٦٨٦٩٠. وكان الحرس القديم قد كرّس سياسة الابعاد القسري للمواطنين كعقاب لمواقفهم السياسية، وأبعد الآلاف خلال ربع القرن الماضي.

يواجه تنفيذ الامر الاميري بتقديم معونة اجتماعية للعاطلين عن العمل عراقيل من الجهات الرسمية. واستمرت وزارة العمل في تقديم التبريرات والاعذار الواهية لحرمان شريحة واسعة من المواطنين من هذه المعونة. وقد اكتشفت الوزارة ان الارقام التي طرحها مسؤولوها حول عدد العاطلين أقل كثيرا من عددهم الحقيقي، فلم يجد مسؤولوها وسيلة للتغطية على تلك المغالطات سوى الادعاء بان من يستحق المعونة الاجتماعية لا يتجاوز عددهم ١١ الف مواطن، بينما العدد الكلّي للذين سجّلوا اسماءهم لدى الوزارة بلغ اكثر من ٢٣ الف شخص، حسب الارقام التي أعلنتها الوزارة نفسها.

● ومن جهة اخرى قام المواطنون بتسليم رسالة احتجاجية للسفارة الامريكية وقّعها الآلاف منهم. ففي ضوء الاعتداءات الاسرائيلية الغاشمة ضد المواطنين الفلسطينيين تسود العالم الاسلامي حالة من الغضب تجاه الكيان الاسرائيلي والقوى الداعمة له وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، خصوصا بعد ان استعملت طائرات اف ١٦ الامريكية لقصف المواقع المدنية الفلسطينية. وقد وقّع على الرسالة اكثر من عشرة آلاف مواطن. وفي هذا اليوم ندد خطباء المساجد بالارهاب الاسرائيلي ودعوا الحكومات العربية لاتخاذ مواقف أكثر حزما. وعلى وجه الخصوص بامكان حكومة البحرين اتخاذ خطوة احتجاجية تجاه السياسة الامريكية. وتجدر الاشارة الى ان السلطات الامريكية منحت يوم امس مريم آل خليفة حق اللجوء السياسي والبقاء الدائم في الولايات المتحدة بدعوى انها سوف تواجه اضطهادا فيما لو عادت الى البلاد بعد ان تزوّجت عشيقها الامريكي الذي كان يعمل ضمن قوات المارينز.

● ونشرت صحيفة «اخبار الخليج» مقالا للسيد ضياء الموسوي بعنوان «كي لايكون كلاما في الهواء» جاء فيه ما يلي: «مهما كانت الديمقراطية سيئة فلن تكون أسوأ من حكم الفرد والحكم المطلق الذي عندما حكم العالم العربي قضى على كل أنواع التنمية وكل صنوف الإبداع والحياة الحقيقية، وكما يقول تشرشل: «ان النظام الديمقراطي ليس نظاما جيدا للحكم ولكن الأنظمة الأخرى أسوأ بكثير». وبعد طرح فكري للموقف الاسلامي من الممارسة الديمقراطية انتهى المقال الى القول: «ليس عيبا أن نختلف ولكن أهم شيء أن نتقن أدبيات الخلاف وكيف نختلف وكيف نرشد الاختلاف. إن أهم مسألة في التعاطي التعددي أن نبتعد عن الأسلوب الاستئصالي الذي يستخدم العصا أو يلوح "بالكرباج" حتى في السجال الثقافي أو الحوار الفكري لأن الحقيقة هي بنت الحوار» واختتم السيد الموسوي مقاله بالآية الكريمة: «قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين».

● وهناك شعور عام بالاستياء من استمرار عناصر جهاز التعذيب في مضايقة المواطنين. فبالاضافة للملاحقة بعض الرموز المعروفة شوهدت مجموعة من عناصر وزارة الداخلية المعروفين يوم امس الاول وهم يزيلون اللافتات من شوارع منطقة السنابس. وقد كتب على هذه اللافتات شعارات ضد «اسرائيل» ومع تحرير القدس. حدث ذلك بالقرب من مأتم بن خميس بالمنطقة في وقت متأخر من الليلة قبل الماضية. كما عمدت هذه العناصر لازالة الاعلام عن قبر الشهيد هاني خميس بمقبرة السنابس.

● وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات لاحياء ذكرى مولد الرسول الاكرم عليه افضل الصلاة والسلام في الايام المقبلة. ويتوقع ان تكون المناسبة منطلقا لوحدة اسلامية وطنية تقرّب القلوب والافكار وتقلّص مواقع الاختلاف.

٢٨ مايو

● تجمع صباح امس عدد كبير من المواطنين بالقرب من ديوان الموظفين بالمنطقة الدبلوماسية بالمنامة مطالبين بفرص عمل مناسبة. ورفعوا شعارات تأييد للمشروع الاصلاحي الذي طرحه امير البلاد. ورفع المشاركون الذي بدأوا تجمعهم في الساعة السابعة صباحا بعض الأعلام وإلى جانبها الشهادات التي لم تساعدهم للحصول على وظائف. وتؤكد بعض الشهادات حصول أصحابها على شهادات جامعية ودبلوما عاليا في علوم الحاسوب والإدارة المكتبية ومنهم من هو متخرج من أكبر الجامعات في العالم.

● وقد نشرت يوم امس في الجرائد المحلية بعض اسماء العاطلين عن العمل المستحقين للمعونة التي قررها امير البلاد. ولوحظ وجود تخبط كبير في قائمة الاسماء، الامر الذي اضطر وزير العمل والشؤون الاجتماعية الى الاعتراف بوجود تداخل فيها. وقال احد الباحثين عن العمل: «هناك أسماء لأشخاص يعملون، بينما اختفت اسماء لاشخاص عاطلين عن العمل منذ سنوات. فمثلا ذهب اثنان من اخوتي للوزارة وسجلا اسميهما، ولكن وجدنا اسم احدهما ضمن القائمة بينما أسقط الاسم الآخر»، فما الذي يحدث يا ترى؟

● وبعد نشر جريدة الأيام اليوم أسماء الذين سيحصلون على «المكرمة الأميرية» ساد الغضب لدى الكثيرين من العاطلين عن العمل الذين رفضت وزارة العمل توظيفهم في السنوات المنصرمة والآن لم تكن أسماؤهم بين المسجلين. وقد احتشد عدد كبير في مبنى وزارة العمل مطالبين بتوظيفهم وتحسين أوضاعهم المعيشية وأن يشملهم المساعدات إلى أن يتم توظيفهم توظيفا حسنا، ومن بين الذين تجمعو في الوزارة معتقل سابق خلال الأحداث، وعذب تعذيبا شديدا. وخلال التجمع وقف أمام الجميع وكان بينهم وزير العمل وأخذ يتكلم بصوت مرتفع قائلا: انظرو أيها الناس كيف عذبتني هذه الحكومة وما يزال إجرام جلاديها مطبوعا على جسدي، واليوم أحرم من أبسط الحقوق، فإلى متى نظل ساكتين؟ وبعد أن شاهد الجميع أثر التعذيب الواضح على جسده رأفوا عليه وصار من هو موجود حزينا حتى أن البعض بكى لأجله ولأجل معاناته، لقد حرّك هذا الشاب بوقفته مشاعر الحضور، لكن ماذا فعل وزير العمل؟ قال: سجلوا اسمه وارفعوه إلى لجنة التظلم حسب ما يسمونها.

● وقبل يومين اخذت سيارات وزارة الداخلية تجوب القري في ذكرى وفاة الرسول الأكرم (ص) كما كانت تفعل في السابق. وقد رسم العلم الاسرائيلي في الشوارع لكي تطأه أقدام المارة والسيارات كما تم رفع علم فلسطين في عدد من المناطق في ذكرى الإحتلال. وفي منطقة كرانة تواجدت سيارات وزارة الداخلية من الصباح حتى المساء لكي تذكر الناس بالماضي الذي لن ينساه أحد.

● بعد الزوبعة التي أثيرت في بعض وسائل الاعلام حول البحرينيين الذين يحملون جوازات سفر غير بحرينية، طرحت قضية التجنيس مجددا، ومنها تساؤلات موجهة الى الحكومة عن عدد الذين تم تجنيسهم من غير البحرينيين حتى الآن، ولماذا لم تطرح اسماؤهم في وسائل الاعلام، كما حدث مؤخرا عندما نشرت اسماء الباحثين عن عمل، وهل سيتم الاستغناء عن خدمات غير البحرينيين خصوصا من الذين أساءوا الى شعب البحرين مثل ايان هندرسون ودونالد برايان وجيمس وندسور وديفيد داربي وديفيد جامب وتوني لي وغيرهم. وكانت جريدة «الايام» و «بحرين تريبيون» قد نشرت مقالات اعتبرت اعتداء على كرامة أبناء البحرين، حيث سمحت وسائل الاعلام هذه لنفسها بسحب صفة المواطنة من ابناء البحرين، واتهمتهم بالعمالة للاجنبي، ولم تكلف نفسها بحث التساؤلات المذكورة، ولم تشر من قريب او بعيد الى المرتزقة الاجانب الذين تم تجنيسهم في السنوات الاخيرة لمجرد مشاركتهم في قمع ابناء البحرين. وهناك مؤشرات لأيدي عناصر الحرس القديم في نشر تلك المقالات التي تهدف لزعزعة الثقة في برنامج الاصلاح الذي تبناه سمو الامر. وعلم ان الدوائر الاصلاحية تدخلت وأجبرت تلك الوسائل الاعلامية على نشر تصريح آخر بنغمة أكثر انسانية من النغمة التي استعملها أصحاب الاقلام من رموز الحقبة السوداء. وجاء في التصريح الاخير: «أكدت المصادر أن السلطات البحرينية لا تفرض أية قيود على أي بحريني يرغب في العودة إلى حضن الوطن.. فأبواب الوطن مفتوحة على الدوام لكل من أراد أن يدخله أو يخرج منه انطلاقا من مبادىء الحريات العامة»، وهي نغمة تختلف عن الاسلوب الوقح الذي استعمل في البداية.

● وعلى صعيد آخر قامت لجنة المواكب الحسينية ببيع فانيلات (أقمصة) تحمل شعارات ذكرى عاشوراء وذلك لصالح العمل الإنساني الذي تقوم به جمعية مكافحة السرطان. وقد أشاد الدكتور عبدالرحمن فخرو نائب رئيس جمعية السرطان بالخطوة الإنسانية التي قامت بها المواكب الحسينية والتي لاقت تجاوبا كبيرا من جميع المواطنين البحرينيين وغيرهم حيث تم بيع أكثر من ألفي فانيلة بالكامل لصالح البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تنفذها الجمعية لصالح مرضى السرطان وأسرهم. وناشد نائب رئيس جمعية السرطان البحرينية الشركات والبنوك والأندية والجمعيات الأهلية مساندة البرامج الإنسانية للجمعية من خلال إقامة الفعاليات الخيرية والاجتماعية أو المساهمة بطباعة الفانيلات وغيرها من المستلزمات كبطاقات المعايدة والكراسات وتخصيص ريعها لصالح برامج وأنشطة الجمعية وخاصة الموجهة إلى رعاية المرضى وأسرهم للتخفيف من معاناتهم من المرض الذي يعانون منه.

رسالةٌ كما كنت

تتقاذفه الافكار، فيترنح كأنه ثمل لا يدري ما يجري حوله ولا يملك قرار الاستقامة والثبات على موقف. فالارض تبدو امامه متقلبة كالسفينة تتلاطم بين الامواج. ينظر حوله فلا يرى من يظن انهم عناوين الصمود والثبات، فأين ذهب الكماة الذين أرعبوا أعداء الشعب عندما حلت ساعة العمل ولماذا تبدو السماء كالحة بعد ان تحررت أقمارها، ولماذا تغيب البسمة عن شفاه الحرائر اللاتي ابتهجن بعودة أحبتهن؟ لا مبرر للتعاسة والحزن إذن، وليس ثمة مجال لليأس والقنوط. غير ان القلب لا ينسى ولا سلطان لاحد عليه. فهو الذي يقرر الموقف ويحرك المشاعر. قلبه يدفعه للتساؤل عن المستقبل وهل ستعيش الطيور في أعشاشها آمنة ام سيكون الخوف نصيبها، وهل يسمح لها بالتغريد والتنقل في الخمائل ام تمنع من الاستمتاع بالحرية والكرامة.

نصف الحل لا يكفي، هذا ما يعرفه برغم حداثة سنه وقلة خبرته، وهذا ما تناقش معه كثيرا مع اخوته. الارض ومن عليها ينتظرون الفجر الذي تأخرت اطلالته طويلا، بينما تستمر خفافيش الظلام تعكر هدوء الليل وتقض مضاجع الآمنين.

صامد في مكانه لم يتأثر بما قيل ويقال عبثا عن جهاد بني جلدته في الايام السوداء. كانت قناعته راسخة بان المجد تخطه دماء الشهداء وان المطالب العادلة لا تتحقق الا بالتضحيات والصمود والاصرار. هو ابن هذه الارض التي عاشت ظلاما دامسا وتحملت من الاذى ما يعجز عن حمله العصبة اولو القوة. حريص على مصالح الامة فلا يفرّط فيها ولا يساوم عليها. وضوح الرؤية وقوة الموقف ونقاء السريرة وسخاء العطاء، كل ذلك من سماته. اخوة كثيرون صمدوا معه وقدّموا الكثير حتى فتح الله للمؤمنين فتحا مبينا. لم يفكر يوما في ان يحصد لنفسه من حطام الدنيا شيئا، فما عند الله خير وأبقى، «وللآخرة خير لك من الاولى، ولسوف يعطيك ربك فترضى». يعرف ان من يضحّي تفوته فرص تنمية الذات علميا ومهنيا، فينعكس كل ذلك على حياته المعيشية، وحين تهدأ العواصف لا يستطيع منافسة الآخرين في الوظيفة والمال والجاه. لكن فلسفته ان يتسابق مع المجاهدين في العطاء ويعف عن الأخذ. فهو يعرف قلة المعطائين وكثرة الآخذين، وكثيرا ما قال: اللهم لا تجعلني من أصحاب باعورا. حمله خفيف، ومن خف حمله لم يطل وقوفه امام ربه. لم يشعر يوما بانشداده لهذه الارض فلم يتثاقل عندما يسمع نداء النفور في سبيل الله. ولولا هذه النفس المطمئنة والروح المتوثبة لنيل رضا الله لبقي الظالمون في مواقعهم ولما شعروا بضرورة الاصلاح.

أيها الأريَحي: لقد جاهدت أعداء الامة والشعب، واليوم مطلوب منك ان تجاهد نفسك، فهي الامّارة بالسوء الا ما رحم ربي. روّضها بالتقوى واستعن عليها بذكر الله وتذكر ما عنده من ثواب وعقاب. وحتى تنجح في الحساب فاجعل الله نصب عينك دائما، واكسر الشيطان الذي يزيّن لك ما ليس بحق. لا تجعل ذاتك محورا لحركتك ولا تقس الحق بما يناسبك، فالحق قيمة مطلقة عليك ان تطوّع حياتك على طريقها. جاهد نفسك بالترفع عن الصغائر وابتغاء وجه الله في كل شيء. ولتعلم بان المنصب والجاه لا يجديانك شيئا الا ان تحق حقا او تبطل باطلا. ما اكثر الذين ينظرون الى الامور من داخل ذواتهم فيجعلونها مقياسا للحق والباطل، والامام علي عليه السلام يقول: لا تقيسوا الحق بالرجال ولكن قيسوا الرجال بالحق. دونك طريق العمل والتضحيات، فهو الذي ألفته وسبرت أغواره. مطلوب منك ان تكون شاهدا على صراع الحق والباطل، وهذه الشهادة تتحقق من اي موقع تتخذه، وليس شرطا ان تكون في مقدمة الركب لتقوم بالشهادة. وما أسهل ان تمارس هذه الشهادة من موقعك في الصفوف الخلفية. لقد رفعت صوتك مطالبا بالرقابة على اهل الحكم، ومطلوب منك ان تمارسها كذلك على غيرهم.

أراك تترقب، كأنك تنتظر من الغيب شيئا. تنظر من حولك فلا ترى الا اللاهثين الذين يخشون فوات العطايا، أبدريون هم أم أحديون؟ حدّق في وجوههم وذكّرهم بأيام الله، وقل لهم ان ما في هذه الدنيا يزول وان الجاه او المال يزولان، ولا يبقى سوى العمل الصالح. يسألونك: ما العمل الصالح؟ قل لهم تقوى الله وخدمة الناس والمشورة والتناصح والتواصي. قل لهم ان يكفّوا عن اللهث وراء السراب، فما تزال قافلة المجاهدين تبحث عمن يعطي ويضحي من اجل ربه ودينه. أخبرهم بما ينتظر الصابرين في السراء والضراء وحين البأس عند الله، أولئك لهم قدم صدق اذا احسنوا الموقف واداء الرسالة. ليكونوا شهداء، فلا يميلون لباطل ولا يتنكرون لحق، لا يقرون ظالما ولا يتجاهلون صرخات مظلوم. الآن وقد أرخت الحرب ذيولها حان وقت استنشاق نسيم الحرية وتنظيم الذات وتوحيد الصف. فليهث من يلهث، وليصبر الصابرون. أنت قررت ان تكون واحدا من القلة التي نجت بنفسها من هفوات الشيطان وحبائله وغروره، فارتبطت بنبيل قصدها وشرف موقفها. أنت اليوم على موعد مع العمل الجماعي المنفتح الذي لا يتنكر لعمل العاملين ولا يتجبر عندما يخاطب الآخرين باسم الدين. عملاق أنت بفكرك الاصيل الذي ينفتح على القضية بمنطلق الحب والقناعة. مساكين اولئك الذين يلحسون القصاع ويلهثون وراء ما عند السلطان رغبة في قصعة او جاه او مال. جسدك الطيني لا يحتاج لأكثر من لقمة متواضعة تقوّم أوده وتغنيه عما في أيدي الآخرين. قل لمن معك من المجاهدين: لقد بذلتم كثيرا فجزاكم الله خيرا وأوسع لكم في العطاء والثواب. أنت في بداية طريق طويل تريد ان يوصلك الى الله المقتدر الجبار. ابق على هذا الدرب حتى يفتح الله عليك ويوصلك الى مبتغاك. فطب عينا وقر نفسها، فما هو آت خير مما مضى، ولله عاقبة الامور.

وفيٌ لأوال

أنا ابنُ أوال لا تقل ما هويتي ... ولا تسألنّي عن جدودي وعزوتي
ولا عن أصيحابي وهم في ترابها ... ولا عن بني عمي وكلِ أحبتي
غنيّ أنا عن كل ذاك وغيره ... ويشهد تاريخي عليه وهجرتي
فإني وإياها كيانٌ موحّدَ ... كلانا نعاني محنةً بعد محنة
إذا ما اشتكت يوما لواعجَ همّها ... تمالكني همّي وعشت بكربتي
وان هي عانت محنةً او ظلامةَ ... هجرت منامي واعتصرت بحسرة
لها في دمي حقٌ أنوءُ بحمله ... وعهد بأن أبقى المحبّ، بذمتي
يذوب لها قلبي اذا نالها أذى ... فأضنى لها بين الضحى والعشية
أطوف بكل العالمين مناضلا ... وأحمل في كل البلاد رزيتي
خُلقنا برغم الحاسدين لبعضنا ... فكانت لي البحرينُ خيرَ العطية
حبيبين كنّا واغترفنا من الهوى ... وهيهات الا ان أفي لحبيبتي

أنا ابنُ أوال وهي روحي ولحمتي ... وعنوان مجدي في الورى وهويتي
تميس اذا ناجيتها عاشقا لها ... وتلبس من أثوابها خيرَ حلية
وأشفى لكي تبقى بلادي سعيدة ... فقد أصبحت شأني وكلّ قضيتي
وأضنى بآهات الفراق وهمّه ... وتحفل في أرجائها بالمسرّة
وأنصب كي تبقى أوال كريمة ... وأشتاق أهلي الطيبين وبلدتي
تداعى علينا الحاسدون ليفتروا ... على أهلها من حقدهم كل فرية
وقالوا بأني أجنبيّ بزعمهم ... لأني رفضت العيشَ الا بعزة
وقبل لأصحابي وكل مواطن ... بأني عميلٌ جاحدٌ كلَ منّة
لعمرُك ان القوم أسرى لغيرهم ... وان عداة الشعب هم شرّ عصبة
حثالاتهم قد دنّست كلَ موطيء ... وأحصت على أحرارنا كل خطوة
فعذرا بلادي ان شكوتُ مصيبتي ... فقد هاج قلبي واختنقفت بعبرتي

منغّصات المشروع الاصلاحي متواصلة - التتمة من ص ١

الذي حدث مؤخرا لم يطل الرؤوس النتنة التي طال بقاؤها في السلطة. ولكن المستغرب ان يستجيب الامير لتحريض تلك القوى الشريرة، ويصدر «توجيهات» تطرح مفاهيم جديدة لحرية التعبير والتعاطي مع عهد الانفتاح. وفاته ادراك ان ما تحقق حتى الآن على صعيد الواقع لا يعدو الجانب الاعلامي والدعائي، بالاضافة الى تخفيف اعباء المشكلة الامنية. وهنا يكمن القلق. فحتى الآن ما يزال مستقبل الاصلاح السياسي في البلاد غير واضح المعالم، وليس هناك جدول زمني يحدد مواعيد المرحلة الانتقالية للمشاركة السياسية. فلجنة تعديل الدستور لم يسمع عنها شيء منذ ان تم تشكيلها قبل شهرين، ولجنة تفعيل الميثاق، هي الاخرى، ما تزال بطيئة في اداء مهماتها، ولا تبدو لها صلاحيات واضحة، بل عليها القبول بما يملى عليها من الاعلى. وحتى الانتخابات البلدية لم تتضح معالمها حتى الآن، وكل ما فعلته الحكومة تمثل بطرح مسودة لمشروع المجالس البلدية المزمع تشكيلها، ولكن تفصيلات ذلك لم يتم الانتهاء منه حتى الآن. وبالتالي يمكن حصر ما تحقق حتى الآن بالجانب الامني الذي كان يضغط على الحكومة بشكل كبير. اما الجانب السياسي من المشروع الاصلاحي فما يزال خاضعا لبيروقراطية النظام. هذا مع الاعتراف بشجاعة الامير في اتخاذ الخطوات الاولية لوضع اسس نظام سياسي حديث يعتمد مبدأ المشاركة الشعبية ويؤسس على شكل خاص من الديمقراطية.

في ضوء هذه الحقائق، ما هي افق التغيير السياسي واقامة دولة القانون؟ ان ما يقال اليوم تكرار لما قيل في بداية المرحلة الاصلاحية، وهو ان مستقبل الاصلاح يرتبط بشكل وثيق بمدى استعداد الفريق الاصلاحي لاتخاذ مبادرات وقرارات شجاعة حتى لو كانت على حساب الحرس القديم؟ الواضح ان هذا الحرس يمسك بقدر كبير من مفاصل السلطة واوراق اللعبة، ويمارس سياسة المساومة والابتزاز للفريق الاصلاحي. يقول البعض ان هذا الفريق الاصلاحي يحسب خطواته لكي لا يزعج رموز العائلة الحاكمة خصوصا رئيس الوزراء، وبالتالي فما يقوم به هو محاولة لطرح أطر الاصلاح مع الاحتفاظ بعلاقة وطيدة برموز الحرس القديم. ويرى هذا البعض ان الامير يرى ان من مصلحته الحفاظ على التوازن السياسي القائم بينه وبين عمه رئيس الوزراء، ورمز الحرس القديم، وبالتالي فمن غير المتوقع حدوث اي تطور من شأنه ان يؤثر سلبا على موقع رئيس الوزراء في السلطة. المواطنون من ناحيتهم يرون تلكؤا مزعجا في تحريك المشروع الاصلاحي وذلك من اجل حسابات خاصة معقدة. وبالتالي فقد أصبح البعض يراهن على شجاعة الامير ورغبته الحقيقية في الاصلاح، لكن البعض الآخر اصبح اكثر قلقا على مستقبل الاصلاح السياسي في البلاد. وجاءت تصريحات امير البلاد الشهر الماضي التي تحدد مساحة حرية التعبير وما يقال في التجمعات العامة ليشير الى تصاعد الخطر على المشروع الاصلاحي ولا يستبعد ان يستمر عناصر الحرس القديم في مقاومة اي تغيير سياسي، وذلك على اساس ان ذلك سوف يؤثر سلبا على مصالحهم بشكل واسع. وهكذا تمر البحرين اليوم بمخاض عسير قبل ان يحسم الوضع بهذا الاتجاه او ذاك. والامل ان يستجمع سمو الامير شجاعته ويتخذ خطوات لتفعيل القرارات التي طرحها على الشعب، ويبدأ مشروع الاصلاح الاقتصادي والاعلامي كأولوية على طريق الاصلاح الحقيقي. وما لم يفعل ذلك فورا فقد يتأخر مشروعه على صعيد الواقع. ان مصلحة الامير والبلاد في قيام دولة القانون والضرب بيد من حديد على ايدي العابثين بالقانون، فبدون ذلك لا تبدو البلاد مرشحة لتحقيق مستلزمات الاصلاح الشامل.